جامعة أحمد دراية ادرار – الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية, التجارية , وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

شعبة علوم اقتصادية

تخصص مالية واقتصاد دولي

الموضــوع:

اختيار النموذج التمويلي الانسب باستخدام التقنيات الكمية دراسة حالة بنك BADR –أدرار–

إعداد الطلبة :

أقاسم مبروكة

بوشة نصيرة

بابا أحمد عبد المجيد

إشراف الأستاذ :

د.يوسفات علي

لجنة المناقشة

▪ د. بن العارية حسين	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة أدرار	رئيسا
▪ د. يوسفات علي	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة أدرار	مقررا
▪ أ. صديقي عبد الكريم	أستاذ مساعد قسم ب	جامعة أدرار	ممتحنا

الموسم الجامعي: **2014 - 2015**

باسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

أهدي ثمرة جهدي إلى جهدي إلى أعظم نعمة وهبها الله لي إنهما نبع الحنان .

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهما الرحمان

"و قضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف و لا تنهرهما و قل لهما قول كريما و أخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا " أمي الحبيبة و أبي العزيز .

إلى الريحانة العطرة التي كانت بمثابة الأم الثانية التي لا تحلو الحياة إلا بها علالي عائشة حفضها الله .

إلى زوجي الذي آزرني و قاسمني حلو الحياة و مرها.

إلى إخواني و أخواتي كل باسمه .

إلى كل عائلة أقاسم و عائلة جعفري من أخوال و خالات و أعمام و عمات وكل أبنائهم.

و إلى كل من تواضع و رفعه الله .

أقاسم مبروكة

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني في الحياة لانجاز هذا العمل الذي اهدي ثمرته إلى:

إلـــى أبـــي وأمـــــي

إلـــى أفـــراد عائـــلتي

إلـــى كـــل الأهـــل والأحبة

و جميع الأصدقاء

بوشـــة نصيـــرة

كلمة شكر

نحمد الله عز و جل حمداً يليق بجلاله، على توفيقه

لإتمام هذا العمل المتواضع، ومدنا بالقوة و العون

لإنجاز مشروع العمل.

كما نتقدم بجزيل الشكر و العرفان، و جم التقدير

إلى الأستاذ المشرف الدكتور" يوسفات علي"

على ما أسداه لنا من توجيهات قيمة، و إرشادات نيرة، ذللت

لنا الصعاب، و أنارت لنا الدرب، و دفعتنا قدما لإتمام

هذا البحث المتواضع، فجزاه الله عنا خير الجزاء.

كما نشكر جميع من ساعدنا، و أمد لنا يد العون

من قريب أو من بعيد.

أعضاء المذكرة

الفهرس العام

فهرس الموضوعات	
شكر وعرفان	
فهرس الموضوعات	
قائمة الجداول والأشكال	
الملخص	
المقدمة	أ
الفصل الأول :ماهية التمويل البنكي و أنواعه	
تمهيد	4
المبحث الأول : عموميات حول البنوك	5
المطلب الأول : نشأة البنوك و تعريفها	5
أولا : نشأة البنوك	5
ثانيا : تعريف البنوك	7
المطلب الثاني :وظائف البنوك وأهميتها	10
أولا : وظائف البنوك	10
ثانيا :أهمية البنوك	13
المطلب الثالث :أنواع البنوك	13
أولا :البنك المركزي	13
ثانيا : البنوك التجارية	14
المطلب الرابع :دور البنوك	15
1- دور الرقابة	15
2- دور الوساطة	16
3- الدور الاستثماري	16
المبحث الثاني : عموميات حول التمويل	17
المطلب الأول : مفهوم التمويل وأهميته	17
أولا :مفهوم التمويل	17
ثانيا : أهمية التمويل	18
المطلب الثاني: وظائف التمويل	19
1- التخطيط المالي	19
2- الرقابة المالية	20
3- الحصول على الأموال	20

4- استثمار الأموال	20
5- مقابلة مشاكل خاصة	20
المطلب الثالث : مصادر التمويل	21
أولا : مصادر التمويل الداخلية	21
ثانيا : مصادر التمويل الخارجية	22
المطلب الرابع :طرق التمويل وقواعده	25
أولا: طرق التمويل	25
ثانيا : قواعد التمويل	27
المبحث الثالث : ماهية التمويل البنكي	28
المطلب الأول :التمويل البنكي و أنواعه (القروض البنكية)	28
أولا :التمويل البنكي	28
ثانيا :أنواع التمويل البنكي (أشكال)	29
المطلب الثاني :الدور التنموي للتمويل البنكي	30
أولا : الوظائف التقليدية	31
ثانيا : الوظائف الحديثة	31
المطلب الثالث :النموذج التمويلي الأنسب	32
أولا : مبادئ منح القروض	32
ثانيا: معايير منح القروض	33
خــلاصة	36
الفصل الثاني :دراسة تطبيقية: إختيار القرض المناسب وفق البرمجة المتعددة الأهداف	
مقدمة	38
المبحث الأول :مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية	39
المطلب الأول : نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الهيكل التنظيمي للبنك	39
أولا : : نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية	39
ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	40
المطلب الثاني : مهام وأهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية	41
أولا : مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية	41
ثانيا : أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	41
المبحث الثاني : أنواع القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية	43
المطلب الأول : تعريف القروض الفلاحية	43
أولا : مفهوم القرض الفلاحي	43

المطلب الثاني : أنواع القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية	43
1- القروض الاستثمارية في إطار تدابير الدعم ANSEJ/CNAC/ANJEM	43
2- قروض التحدي	44
3- القرض الاتحادي الفدرالي	44
4- قروض البناء الريفي (السكن الريفي)	45
5- قرض الاعتماد الاجاري (لممارسي نشاط المخبزة)	45
6- القرض الإيجاري (خاص بالعتاد الفلاحي)	46
7- القرض الرفيق	47
المبحث الثالث :أسلوب البرمجة متعددة الأهداف (The goal programming GP)	49
المطلب الأول : مفاهيم حول البرمجة بالأهداف	49
أولا: البرمجة الخطية	49
ثانياً: البرمجة متعددة الأهداف	50
المطلب الثاني : اختبار القرض المناسب وفق البرمجة بالأهداف	54
أولا: بناء النموذج البرمجة متعددة الأهداف للمشكلة	54
ثانيا: النتائج و التفسيرات	56
ثالثا :النتائج و التفسيرات	58
خلاصة	60
الخاتمة العامة	61
قائمة المراجع	63

قائمة الجداول و الأشكال

1- قائمة الجداول :

الرقم	العنوان:	الصفحة
(1-2)	القروض المختلفة مع الهدف المراد الوصول إليه	54
(2-2)	النتائج الوارد في البرنامج	56
(3-2)	أبرز النتائج الوارد في البرنامج	58

2- قائمةالأشكال :

الرقم:	العنوان :	الصفحة
(1-1)	الهيكل التنظيمي للبنوك	9
(2-1)	دورة تدفق الاموال	16
(1-2)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	40

الملخص:

يعتبر التمويل البنكي من أهم الدعائم الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، و هذا للدور الكبير الذي يلعبه في تمويل الاقتصاد سواء على المستوى الجزئي أو الكلي . بحث تهدف هذه الدراسة إلى تحديد النموذج التمويلي الأنسب باستخدام التقنيات الكمية و ذلك بالاعتماد على أسلوب البرمجة المتعدد الأهداف ، و لقد تبين لنا أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يقوم بدراسة دقيقة و شاملة حول طلب القرض قبل اتخاذ منح القرض أو عدم منحه قصد التأكد من استرجاع مبلغ القرض و الفوائد المترتبة عنه عند تاريخ الاستحقاق . بحيث نجد أن مشروع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يعتبر النموذج التمويلي الأنسب لدى بنك BADR إذ أنه حقق نتائج جد مرضية .

RESUME

Le financement bancaire est l'un des fondements les plus importants pour le développement économique grâce au grand rôle qu'Il joue dans le financement de l'économie, soit partiellement ou bien totalement. Cette étude vise à déterminer le modèle de financement le plus approprié à l'aide de techniques quantitatives selon le Style de programmation des objectifs multiples. Nous remarquons que la Banque de l'agriculture et du développement rural fait des études précises et complètes sur la demande de prêt avant prendre une décision de donner le prêt ou pas Afin d'assurer la récupération du prêt et le montant des prestations à la date d'échéance. Où nous trouvons que le projet de l'Agence nationale pour soutenir l'emploi des jeunes est un modèle de financement le plus approprié à la Banque de BADR car il a obtenu des résultats très satisfaisants.

المقدمة العامة

المقدمـــــــــة

يعتبر القطاع الاقتصادي البنكي في أي بلد من البلدان الركيزة الأساسية و الدعامة الأولى لتشجيع القطاعات الأخرى و نموها ، و يعتبر هذا القطاع من أهم النشاطات في أي اقتصاد .

و يعرف العالم حاليا تطورات و تحولات ، و في ظل هذه التطورات برز التمويل البنكي كعامل فعال في الحياة الاقتصادية و ذلك من خلال الخدمات التي يقدمها لمختلف الأعوان الاقتصاديين و خاصة المؤسسات أو الأفراد الذين يحتاجون إلى أموال من أجل تغطية احتياجاتهم التمويلية ، و هذه التحولات و التطورات الكبيرة من الناحية الاقتصادية مما أدى إلى الاهتمام بشكل كبير بالبنوك التي لا يمكن الاستغناء عنها في عملية التنمية الاقتصادية ، فالبنك إذا لا يكتفي بجمع الأموال فقط بل يهتم بالبحث عن طرق استخدامها .

إن النجاح الذي حققه التمويل البنكي على المستوى الدولي ليس من قبيل الصدفة ، بل جاء نتيجة إتباع و اعتماد الدول الرائدة في هذا المجال استراتيجيات حقيقية تضمن إسهامات هذا النوع في تحقيق التنمية خاصة في ظل اقتصاد السوق بمنحها قروض استثمارية .

و على هذا الأساس يمكن أن نتساءل عن مدى فعالية الإجراءات و التقنيات التي يعتمد عليها البنك في تحديد النموذج التمويلي الأنسب ؟

و للإجابة على هذه الإشكالية بصورة واضحة و صحيحة نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو الدور التنموي الذي تلعبه البنوك في تطوير الاقتصاد ؟
- ما هو النموذج التمويلي الأنسب المستخدم من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية ؟
- ما هي المعايير التي تعتمد عليها البنوك في قبول أو رفض طلب القرض ؟
- ما هي التقنيات التي يعتمد عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في منح قرض استثماري وتسييره ؟

و حاولنا وضع الفرضيات التالية كإجابة مبدئية لهذه التساؤلات :

– تلعب البنوك دورا هاما في تنمية و تطوير اقتصاد بلد ما من خلال مسايرة السياسة الاقتصادية لهذا البلد عن طريق القروض المتنوعة التي تمنحها .

– يتمثل النموذج التمويلي الأنسب في بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو القرض الفلاحي .

– المعايير المعتمدة من طرف البنك في منح القروض تتمثل في التحقق من مقدرة المقترض و رغبته في الوفاء بالتزاماته عندما يحين ميعاد استحقاقها مستقبلا .

– تخضع عملية منح القروض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية لدراسة دقيقة و محكمة بما يتماشى بخدمة الاقتصاد و تنمية القطاعات الاقتصادية .

مجال الدراسة :

إعتمدنا في دراستنا الميدانية على دراسة النموذج التمويلي الأنسب المقدم من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية بأدرار .

أهداف البحث :

إن الأهداف التي نتطلع الوصول إليها من خلال هذا البحث هي :

– معرفة أهمية و دور البنوك في تفعيل النشاط الاقتصادي .

– تحديد النموذج التمويلي الأنسب في البنوك.

– دعم معارفنا في مجال تسيير البنوك .

أهمية البحث :

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على التمويل البنكي و البحث عن النموذج التمويلي الأمثل لذي تستخدمه البنوك و كيفية تسييره ، وبالتالي تحريك و تفعيل الدورة الاقتصادية ، بالإضافة إلى معرفة الكيفية التي يتحصل عليها طالب القرض لقرض ما .

أسباب اختيار الموضوع:

سبب شخصي :

- شعورنا بقيمة و أهمية الموضوع في وقتنا الحالي .

- الميول الشخصي للموضوع و أملنا في العمل في ميدان البنوك.

- معرفة المعايير و المبادئ التي يتخذها البنك لمنح القروض .

سبب موضوعي :

توضيح عملية التمويل البنكي و ذلك للوصول إلى التقنيات و الشروط التي يتخذها هذا الأخير لمنح القروض .

المنهج المتبع :

من أجل الإلمام بالموضوع بكل جوانبه و للإجابة عن إشكالية البحث و التساؤلات المطروحة و غيرها اتبعنا المنهج الوصفي في الجانب النظري ، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي .

تقسيمات البحث :

بغية التحكم بالموضوع و الفهم أكثر قسمنا دراستنا إلى فصلين ، نتناول في الفصل الأول ماهية التمويل البنكي و أنواعه في ثلاث مباحث ، يتضمن المبحث الأول عموميات حول البنوك أما المبحث الثاني عموميات حول التمويل و تعرضنا في المبحث الثالث إلى ماهية التمويل البنكي .

بينما الفصل الثاني قمنا بدراسة حالة تطبيقية للنموذج التمويلي لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR الذي يشمل ثلاث مباحث . في المبحث الأول مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية و في المبحث الثاني أنواع القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، و في المبحث الثالث و الأخير أسلوب البرمجة متعددة الأهداف.

تمـــهيد

تعد البنوك من المؤسسات المالية الحيوية ضمن إطار الاقتصاد القومي ، و رغم تطور طرق التمويل إلا أن الطلب على القروض البنكية بقي مرتفعا، و هذا من خلال طلب المؤسسات لكافة أنواع القروض و لهذا تسهر هذه البنوك على وضع سياسة تحدد فيها الاتجاه و أسلوب استخدام أموال البنوك

وسنتناول في هذا الفصل عموميات حول البنوك و مفاهيم حول التمويل البنكي وفق ثلاث مباحث حيث يتضمن المبحث الأول عموميات حول البنوك نتناول فيه تعريف البنوك و وظائفها و أهدافها الأساسية و أنواعها ، أما المبحث الثاني فيتمثل في عموميات حول التمويل تناولنا فيه مفهوم التموي و أهميته و وظائفه و مصادره وطرقه ، و تعرضنا في المبحث الثالث و الأخير إلى ماهية التمويل البنكي من حيث الدور التنموي للتمويل البنكي واختيار النموذج التمويل البنكي .

المبحث الأول : عموميات حول البنوك

عرفت البنوك منذ القدم، ويعود أول ظهور لها على يد العراقيين في القرن الرابع قبل الميلاد،وكانت مهمتها جمع الودائع ومنح القروض، وتطورت هذه الوظائف مع التطور الاقتصادي لتصبح اليوم مصدرا هاما لتمويل المشاريع الاستثمارية والاقتصادية الكبيرة.

المطلب الأول : نشأة البنوك و تعريفها

سنتطرق في هذا المطلب إلى ظهور فكرة البنوك

أولا : نشأة البنوك

إن البدايات الأولى للعمليات البنكية ترتقي إلى عهد بابل العراق القديم بلاد ما بين النهرين في القرن الرابع قبل الميلاد ، أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بدايات العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات و حفظ الودائع و منح القروض .[1]

فالشكل الأول و المبدئي للبنوك هو الصيرفي أو الصراف الذي كان يتعامل و يتاجر في النقود بيعا و شراء للعملات مقابل العملة الوطنية ، و يحتفظ بما يزيد منها عن المعاملات حيث كان سابقا يتعامل بالنقود المعدنية و مع تزايد عملية الحفظ (الإيداع) أصبح الفائض وديعة لدى الصراف و الصراف يعطي أصحاب هذه الودائع وصلات (إيصالات) تثبت ذالك[2] فمنذ القرن الرابع عشر سمح الصياغ و التجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف و هذا يعني سحب مبالغ تتجاوز أرصدتهم الدائنة و قد أدى ذلك إلى إفلاس عدد من هذه المؤسسات ، و قد دفع ذلك عدد من المفكرين في الربع الأخير من القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء أول بنك حكومي في البندقية باسم بنك بيازا يالتو.

و في عام1609 م انشأ بنك أمستردام و كان غرضه الأساسي حفظ الودائع و تحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر، و التعامل في العملات و إجراء المقاصة بين السحوبات التجارية[3] وهكذا تطورت الممارسات المالية من صراف إلى بيت صيرفة ثم إلى بنك ، فمنذ القرن الثامن عشر زاد عدد البنوك في أوروبا وكان أكثرها صغيرا وعائليا ، و بمجيء الثورة الصناعية أخذت البنوك تتوسع هي الأخرى

---

[1] شاكر القزويني ، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الرابعة ،الجزائر ،2008،ص25.

[2] محمود سحنون ،**الاقتصاد النقدي والمصرفي**،دار بهاءالدين للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ،قسنطينة ،2003.

[3] رشاد العصار،رياض الحلبي ،**النقود والبنوك**، دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان ،2000،ص63.

في القرن التاسع عشر وتأخذ شكل شركات مساهمة [1]، استمر عمل البنوك في ظل مبدأ التخصص لفترة طويلة حتى أن الفروق الأساسية بينها أصبحت في تخصص كل منها في إدارة أنواع معينة من الأصول المالية تكون أكثر تلاؤما مع أنواع محددة من الموارد ، ثم ظهرت تقسيمات للبنوك المتخصصة و التي تسمى باسم القطاع الذي تتخصص في تمويله كالبنوك الزراعية والصناعية و العقارية[2] وفي أواخر القرن التاسع عشر ومع بلوغ الرأسمالية مرحلتها الاحتكارية بدأت الحركة تركز البنوك بواسطة الاندماج أو بطريقة الشركة القابضة أي شراء معظم أسهم البنوك الأخرى ، وقد اتسع نطاق حركة التركز بعد الحرب العالمية الأولى في معظم البلدان الرأسمالية ، وازدياد تدخل الدولة في أعمال البنوك ، فقصرت حق إصدار الأوراق النقدية (البنكنوت) على بنوك معينة عرفت بالبنوك المركزية في حين ظلت البنوك التجارية متخصصة في تمويل العمليات التجارية وخاصة خلق النقود ، والبنوك المركزية تطور ظهورها نسبيا ، السويد 1668 انجلترا 1694 ، فرنسا 1800 . [3]

وبتغير الظروف الاقتصادية وتحديد الخدمات البنكية والمالية وخاصة بعد جولة الأروغواي وتشكيل المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994 ظهر اتجاه نحو البنوك الشاملة التي تجمع بين الوظائف التقليدية في منظومة بنكية واحدة .[4]

1-1-نشأة البنوك في الجزائر.

إن ظهور وتطور البنوك في الجزائر بدأت عند احتلال فرنسا للجزائر، وقبل الاحتلال كانت الجزائر تابعة للخلافة العثمانية، حيث تميّز النظام المصرفي آنذاك بوجود دار لسكّ النقود، وساد نظام المعدنين واتّسمت النقود بدور ضئيل في المبادلات وقامت السلطات الفرنسية بإنشاء جهاز مصرفي في الجزائر سنة 1843 ، يتحكم فيه بنك فرنسا طبقا للقانون الصادر في 19 جويلية 1943، وباشر إصدار النقود عام 1848 وسميت" بالفرنك الجزائري" وتوقفت عن العمل إثر قيام ثورة فيفري 1848

رغم ذلك تلتها محاولة أخرى متمثلة في إنشاء المصرف الوطني للخصم" Comptoir National d'escompte "الذي تم تعويضه في أوت 1851 بمؤسسة الإصدار في الجزائر هي" بنك الجزائر" الذي

---

[1] شاكرالقزويني ،مرجع سبق ذكره،ص26.

[2] ايدار ليندة، بهلول سهام ،**تقنيات وإجراءات منح القروض**، ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية ،البويرة،2009، ص 3-4

[3] شاكر القزويني ،مرجع سبق ذكره ،ص27.

[4] ايدار ليندة ،بهلول سهام مرجع سبق ذكره ،ص4.

منحت له الحرية في إصدار النقود وبسبب ضغط المعمرين تم تحويل مقر البنك إلى باريس سنة 1900 وبعدها توسعت صلاحيات بنك الجزائر إلى تونس 1904 وأصبح يعرف باسم "بنك الجزائر وتونس" (B.A.T).

وعند نهاية الحرب العالمية الثانية منحت له الاستقلالية وأعطيت له مهام البنوك المركزية وتغيرت مهامه عند استقلال تونس سنة 1958 وعادت تسمية البنك المركزي الجزائري إلى تاريخ إنشاءه في 31 ديسمبر 1962 .[1]

ثانيا :تعريف البنوك

1- **لغة** : كلمة بنك Bank ، Banque أصلها هو كلمة إيطالية بانكو Banco وتعني مصطبة Banc ، وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور المعنى، فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد و تبادل العملات ، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود .

أما بالعربية: فيقال صرف و صارف واصرف الدنانير بدلها بدراهم أو دنانير سواها ، والصراف والصيرفي وجمعها صيارفة وهو بياع النقود بنقود غيرها ، والصرافة أو الصيرفة هي حرفة الصراف والمصرف (وهي كلمة محدثة) وجمعها مصارف ، تعني المؤسسة المالية التي تتعاطى الاقتراض والإقراض.[2]

حديثا : يعرف البنك أنه " مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي, وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما يساهم في إنشاء المشروعات , وما يتطلب من عمليات مصرفيه وتجارية ومالية وفقاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي " .

[1] بن فارس إيمان و اخرون ،**محاولة تحليل مخاطر القروض دراسة حالة CPA** ،مذكرة لنيل شهادة ليسانس علوم اقتصادية ،المدية ،2005-2006.
[2] شاكر القزويني ، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الخامسة ،وهران ، 2011 ،ص24

هذا ويلاحظ أن عدم الأخذ بالمفهوم الحديث للبنك قد يؤدي إلى مجموعة من المخاطر من أهمها:[1]

1. تنخفض القدرة التنافسية للبنك وما لذلك من تأثير على انخفاض أرباحه وزيادة مخاطره .
2. قد تبتعد التعاملات المالية للأفراد والمنظمات عن الجهاز المصرفي وخصوصاً مع تعاظم دور شبكة الإنترنت كوسيلة مالية وتسويقية عالمية .
3. يتأثر اقتصاد الدولة بانخفاض مستوى أداء الجهاز المصرفي، فكلما نشط الجهاز المصرفي كلما انعكس ذلك على زيادة المبادلات المالية في الاقتصاد, ومن ثم زيادة نمو الدخل القومي بدرجة أكبر.

وتوجد عدّة تعاريف للبنك، وفي هذا المطلب سوف ندرج بعض التعاريف المتداولة :

كما يعرفه البعض على انه: *"البنك هو مؤسسة يتلقى الودائع ويقدّم القروض ويسيّر وسائل الدفع ويقوم البنك بعدة عمليات: عمليات الصندوق، عمليات القروض، العمليات المالية وتقديم نصائح تتواجد في البورصة وعمليات مع الخارج".*

"البنك هو منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدّولة لغرض إقراضها للآخرين، وفق أسس معيّنة أو استثمارها في أوراق مالية محددة ".

***كما* يعرّفه الدكتور زياد رمضان على أنه:**

"هو مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، بمعنى أن المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدّخرات ليعاد إقراضها إلى من يرغب في الاستفادة وإفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها "[2]

***كما عرفه* المشرّع الجزائري على أنه :**

يعرّف قانون النقد والقرض الصادر في 1990/04/14 البنك في مادته (114) كما يلي:[1]

---

[1] ،2006. محمد عبد الفتاح الصيرفي ،إدارة البنوك

[2]– بن فارس إيمان واخرون . **محاولة تحليل مخاطر القروض دراسة حالة CPA** . مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية.

"البنوك أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من110 إلى 113 من هذا القانون ."

1-1- الهيكل التنظيمي للبنوك

يختلف الهيكل التنظيمي للبنوك، باختلاف الخدمات التي يقدمه كل بنك ، كما في التمثيل البياني:

الشكل(1-1):يوضح الهيكل التنظيمي للبنوك

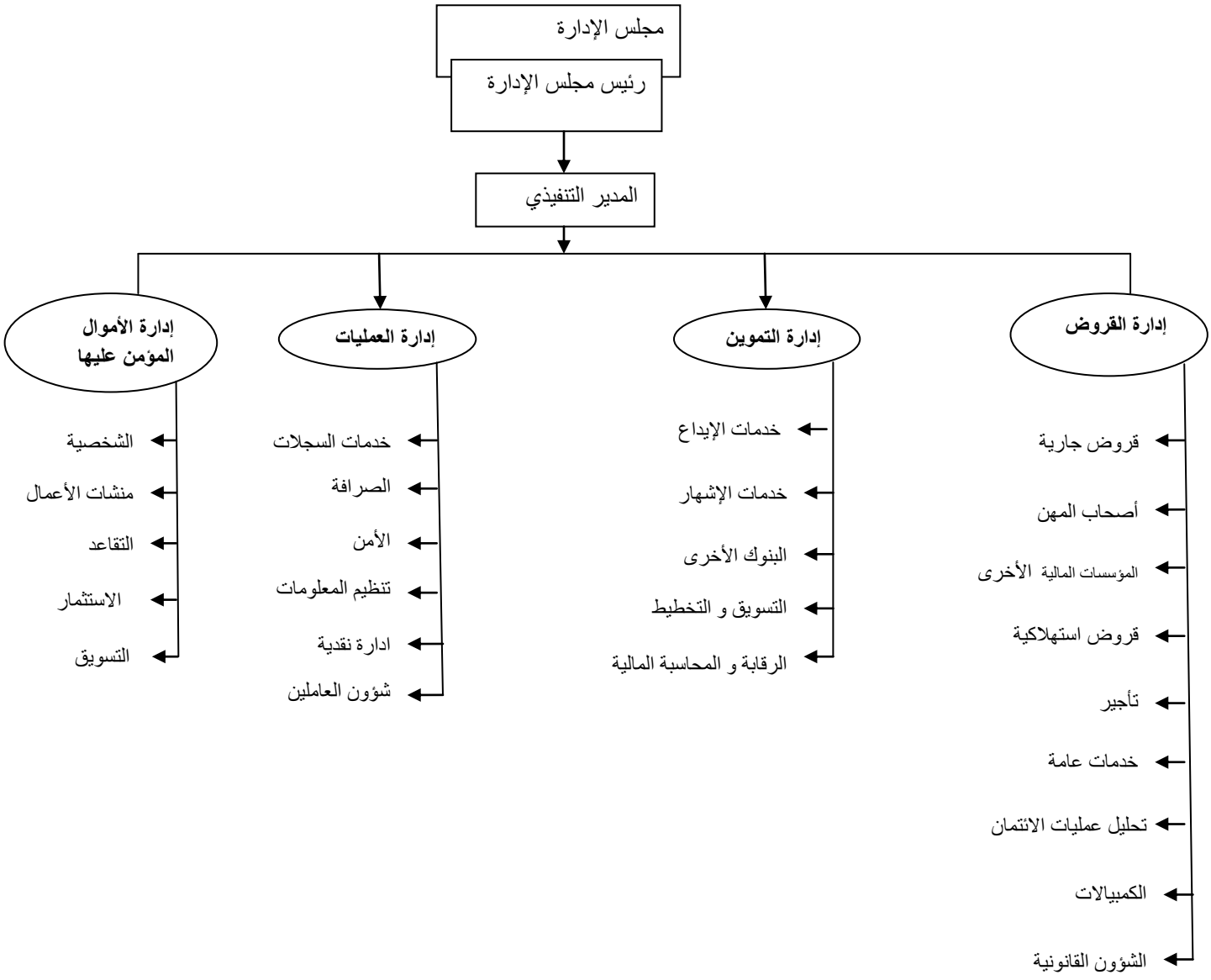

المصدر:عبد الفتاح عبد السلام ،محمد صالح الحناوي ،المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية الدار الجامعية ،مصر.

[1]- الجريدة الرسمية الجزائرية , قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 .

المطلب الثاني :وظائف البنوك وأهميتها

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم وظائف البنوك وأهميتها .

أولا :وظائف البنوك

لقد اتفقت جميع التعاريف على أن البنك هو المؤسسة المالية التي تجمع الودائع من عملائها لتمنحها في شكل قروض مقابل معدل فائدة .و من خلال هذه العملية فهي تساهم في خلق نقود جديدة هي" نقود الودائع " و من هذا التعريف الأخير يمكن استخلاص وظائف البنك الأساسية من خلال دوره في الوساطة المالية و جمع الودائع ومنح القروض و خلق النقود .

1- الوساطة المالية :

1-1-مفهوم الوساطة المالية: هي تلك الهيئات التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشرة بين المقرضين و المقترضين المحتملين إلى علاقة غير مباشرة، فهي تخلق قناة جديدة تمر عبرها الأموال من أصحاب فائض المال إلى أصحاب العجز المالي . من خلال تعبئة الادخار (الفوائض المالية) من الأفراد و المؤسسات و منحها على شكل قروض لأصحاب العجز المالي . و تعتبر الوساطة المالية من أهم الوظائف البنكية فهي بالإضافة إلى تسهيل الجمع بين طرفين متناقضين من حيث السيولة و الربحية والمخاطر تعتبر صانعة للتمويل ، والوساطة المالية لها أهمية كبيرة بالنسبة لجميع أطراف العلاقة[1].

1-1-1 طبيعة الوساطة المالية :

إن الأطراف الأساسية للوساطة المالية و لها طرفين أساسيين:

***أصحاب الفائض المالي** :هم الأطراف الذين تفوق مداخليهم مجموع نفقاتهم و بالتالي يبحثون عن أفضل التوظيفات لفوائضهم،أي هم الذين يملكون القدرة على التمويل.

***أصحاب العجز المالي** :هؤلاء على عكس الطرف الأول، حيث تفوق نفقاتهم مجموع مداخليهم مما يضطرهم إلى البحث عن الأموال لتغطية عجزهم فهم الطرف الذي له الحاجة إلى التمويل.

[1] بوسنة كريمة ،**البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،تلمسان ،2010-2011،ص6.

2- جمع الودائع

يعتبر جمع الودائع أحد أهم وظائف البنك .و الودائع تمثل الجزء الفائض من مداخيل بعض العائلات و المؤسسات و المحتفظ بها في البنك (أو عند وسيط مالي آخر) . و قد تكون لفترات طويلة أو متوسطة أو قصيرة. و تمثل الودائع أهم مورد مالي للبنك (الوسيط المالي) . الذي بدوره يحولها إلى قروض للتمويل.

2-1-تعريف الودائع : تعرف الوديعة على أنها كل ما يقوم به الأفراد أو الهيئات بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة على سبيل الحفظ أو التوظيف و تتجسد هذه الودائع في غالب الأحيان في شكل نقود قانونية، على الرغم من أنها يمكن أن تأخذ أحيانا أشكالا أخرى (الذهب مثلا) [1].

2-2-أنواع الودائع: تختلف أنواع الودائع حسب اختلاف أهداف المودعين (الغرض من الوديعة) فهناك الودائع التي توضع في البنك لمجرد الاحتفاظ بها و هناك الودائع التي يهدف أصحابها إلى تحقيق عوائد من وراءها. و من هنا يمكن أن نذكر أربعة أنواع رئيسية للودائع و هي:

2-2-1 الودائع تحت الطلب أو الودائع الجارية:

و تتميز هذه الودائع بكونها دائما تحت تصرف أصحابها لذا سميت (الودائع تحت الطلب) فيمكن لهم سحب جزء منها أو كلها متى شاءوا. و دون إشعار مسبق. لذا يجب على البنك أن يسهل عملية السحب و دون شروط أو حجج تعرقل المودعين في استعمال هذه الودائع. و في المقابل لا يمكن لأصحاب هذا النوع من الودائع الاستفادة من الفائدة نظرا للطبيعة الجارية لهذه الوديعة. فكثير من القوانين تمنع إعطاء فوائد على هذا النوع من الودائع . هذا مما يسمح للبنك بالتوسع في عمليات القرض.

[1] الطاهر لطرش،**تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر ،الطبعة السابعة ،2010 ، ص 11 .

2-2-2 الودائع لأجل:

و هذا النوع من الودائع يضعها أصحابها في البنك لفترة معينة و لا يمكن لهم سحبها إلا بعد انقضاء الفترة المحدودة المتفق عليها مسبقا حيث يبلغ المودع البنك مسبقا عن تاريخ السحب. فالوقت عامل مهم في هذا النوع من الودائع، و الودائع لأجل ليست هي الودائع الادخارية لان الودائع لأجل يتم إيداعها لأجل قصير(عكس الودائع الادخارية) فهي من التوظيفات السائلة قصيرة الأجل و التي يحصل صاحبها على عوائد من توظيفها يكون في شكل فائدة كما يمكن سحبها في أي وقت مقابل تحمل فائدة سلبية تحسب على أساس المبلغ المسحوب.

2-2-3 الودائع الادخارية :

تعتبر هذه الودائع بمثابة عملية توفير و ادخار حقيقية نظرا لمدة إيداعها في البنوك حيث تكون لآجال طويلة، و لا يمكن لصاحبها أن يسحبها مهما كانت الظروف قبل انقضاء المدة المعينة. و يمكن لأصحاب هذه الودائع الحصول على فوائد (عوائد) معتبرة تعكس الطبيعة الادخارية لهذه الفوائد.

و تعتبر هذه الودائع مكلفة للبنك بالمقارنة بالأنواع الأخرى و هذا نظرا لبقائها بحوزته لفترات طويلة مما يسمح له بمنح قروض ذات أجل طويل.

2-2-4 الودائع الائتمانية:

يختلف هذا النوع من الودائع عن باقي الودائع الأخرى، بكونها النوع الوحيد الذي لا يكون نتيجة إيداع حقيقي بل هو ناشئ عن مجرد فتح حسابات ائتمانية و القيام بعمليات الإقراض. فمثلا عند قيام صاحب وديعة بتحديد شيك لفائدة شخص آخر دون أن يسحب هذا الشخص المبلغ فعليا. فان البنك يسجل حساب المسحوب علي مدينا و حساب المستفيد دائنا .و إن هذا التحويل بالنسبة للحسابين يعتبر بالنسبة للبنك وديعة، تسمح له بالتوسع في القرض دون أن يدفع نقودا حقيقية.

ثانيا :أهمية البنوك

تتمثل أهمية البنوك فيما يلي :[1]

1. بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد .
2. نظراً لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية .
3. يمكن للمصارف أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل .
4. إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائداً مما يقلل الطلب على النقود .
5. بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة , وعائد مختلف , وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها .
6. تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفاً من المخاطرة .

المطلب الثالث :أنواع البنوك

يمكن أن نصنف البنوك حسب عدة معايير سواء حسب الوظيفة أو حسب طبيعة القروض الممنوحة أو حسب الملكية ...لكن في الغالب نجد تصنيفين هما الأكثر استخداما حيث تقسم البنوك إلى بنك مركزي الذي يترأس الغطاء النقدي و بنوك تجارية التي بدورها تصنف إلى عدة أنواع.

أولا :البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي قلب الجهاز البنكي النابض ، يمده بالدعم و ينضم حركته و يبعث فيه الحياة فجميع المؤسسات البنكية الأخرى تدور في النطاق الذي يرسمه لها و في حدود السياسات التي يقررها .

[1]– محمد الصيرفي ، إدارة المصارف ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية، 2007 ، ص13-14 .

ويعتبر البنك المركزي بنك البنوك و بنك الحكومة، حيث يعودون إليه عندما يحتاجون للسيولة فهو يقوم بإعادة تمويل البنوك عند الضرورة، كما يقوم بتقديم التسبيقات الضرورية للحكومة في إطار القوانين و التشريعات السائدة لذلك يقال أن البنك المركزي هو الملجأ الأخير للاقتراض [1].

كما يمكن للبنك المركزي أن يلعب دورا مهما فيما يخص تحديد أسعار الفائدة، سعر العملة، من خلال تدخله في سعر الصرف و دعم العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية عند الضرورة، وضع السياسات الاقتصادية سواء للتشجيع على الادخار أو الاستهلاك للمحافظة على معدل النمو الاقتصادي و كذا معدل التضخم [2].

ثانيا : البنوك التجارية

و هي مجموعة البنوك التي تعمل تحت سلطة البنك المركزي وهي بدورها تصنف إلى عدة بنوك:

1- **بنوك الودائع (الائتمان) : B. de dépôt (commercial Banks)**

تعمل في الغالب مع زبائنها من الحرفيين و التجار و مؤسسات حيث تتلقى الودائع، تمنح القروض و في معظم الأحيان يكون زبائنها أساسا التجار و الحرفيين أو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تمنح في الغالب قروض قصيرة الأجل، و تعتمد أساسا على ودائع المودعين .

2- **بنوك الأعمال : B . d'affaires (Wholesales banking)**

هي بنوك ذات طبيعة خاصة (ليس لها جمهور داخل و خارج) و تقتصر عملياتها على المساهمة في تمويل و إدارة المنشآت الأخرى عن طريق إقراضها و الاشتراك في رأسمالها، أو الاستحواذ عليها،على أنها تعمل في سوق رأس المال **Marché des capitaux** (في حين تتعامل البنوك الأخرى في سوق النقد أساسا **(marché monétaire** [3]

3- **بنوك الاستثمار B. d'investissements (Investment banking)**

أو ما يعرف ببنوك الائتمان المتوسط و طويل الأجل و تكون في الغالب عملياتها موجهة لمن يسعى لتكوين أو تجديد رأس المال الثابت (عقار، مصنع ...) و قد تنشط على مستوى أسواق المال حيث تتكفل

[1] الطاهر لطرش ، مرجع سابق،ص11

[2] بوسنة كريمة ،مرجع سابق،ص3.

[3] شاكر القزويني ،مرجع سابق ،ص32.

بالعمليات المالية كإصدار القروض، اكتتاب الأسهم، الدخول إلى البورصة . تحتاج لرأس مال كبير جدا الذي تعتمد عليه في منح القروض مثل الودائع طويلة الأجل و كذا الاقتراض من الغير لفترة محددة بتاريخ (السندات) و المنح الحكومية .

4- البنوك المختصة

و هذه البنوك نجدها تنشط في تمويل قطاع معين أي تتخصص في منح قروض معينة ومن هذه البنوك نجد:

- بنوك متخصصة في منح قروض الاستهلاك.
- بنوك متخصصة في منح القروض العقارية .
- بنوك متخصصة في القروض الإيجارية للمؤسسات .
- بنوك متخصصة في تمويل نشاط اقتصادي (بنوك فلاحية).

و قد نجد نفس البنك ينشط في عدة تخصصات

5- بنوك التوفير و الادخار : و هذه البنوك وظيفتها جمع الودائع من المدخرين و التي غالبا ما تكون لآجال محددة و تأخذ شكل دفتر الادخار. لتعيد هذه البنوك بدورها إقراض هذه الودائع لآجال مختلفة و هذا كله طبعا مقابل معدلات فائدة محددة مسبقا [1].

المطلب الرابع :دور البنوك

تلعب البنوك دورا أساسيا للأعوان الاقتصاديين إذ تمثل الوسيط بين العارضين والطالبين باعتبارها مصدرا رئيسيا لتمويل المشاريع الاقتصادية والإنتاجية للمؤسسات، فهي تؤثر تأثيرا قويا في جميع المجالات وهذا من خلال الأدوار الرئيسية التي تقدمها والتي يمكن إيجازها فيما يلي: [2]

1- **دور الرقابة** : يعتبر البنك المركزي الأداة الرئيسية لتنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية والتي تتحكم في الكتلة النقدية وهذا عن طريق الرقابة، إذ يعمل جاهدا على عدم إحداث التضخم أو تقليص حجم النقد في البلاد.

[1] بوسنة كريمة ،مرجع سابق،ص ص4-5.

[2] منير إبراهيم الهندي، **إدارة البنوك التجارية** ،المكتب العربي الحديث،الاسكندرية،الطبعة الثانية،2000،ص5.

1- **دور الوساطة** : لتوضيح دور الوساطة الذي يقوم به البنك التجاري سنعرض باختصار(الشكل 1) الذي يوضح دورة تدفق الأموال بين الوحدات الإنتاجية ويشير إلى أن النقود تتدفق من الوحدات الإنتاجية إلى المستهلكين في صورة أجور نقدية، حيث يقوم المستهلكين باستخدام تلك الأجور في شراء السلع والخدمات التي تنتجها تلك الوحدات.

شكل رقم (2-1): يوضح دورة تدفق الأموال

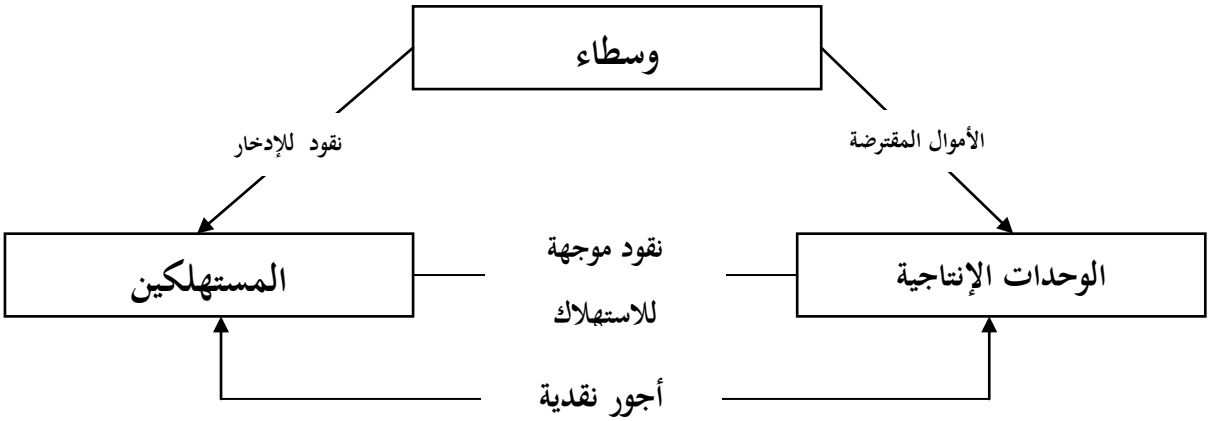

المصدر:الدكتور منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة 02، 2000، ص 06.

2- **الدور الاستثماري** : تعتبر البنوك الاستثمارية من أهم البنوك التي تقدم لزبائنها خدماتها مصرفية دون تمييز وهي تتيح للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم .[1]

[1] بن سالم فاطمة الزهراء،**معالجة القروض البنكية**،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في المحاسبة،المركزالجامعي،المدية ،2003-2004،ص14.

المبحث الثاني : عموميات حول التمويل

إن النظرة التقليدية للتمويل هي الحصول على الأموال و استخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع و التي تتركز أساسا على تحديد أفضل مصدر للحصول على أموال من عدة مصادر متاحة . ففي الاقتصاد المعاصر أصبح التمويل يشكل احد المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة وتوسيعها و تدعيم رأس المال خاصة لحظة تمويل رأس المال المنتج .

المطلب الأول : مفهوم التمويل وأهميته

أولا :مفهوم التمويل :

نظرا لقيام المؤسسات على مبدأ الاستمرارية والتوسع ، فإنها تحتاج و بشكل مستمر إلى رؤوس الأموال لاستثمارها في شكل أصول مختلفة من معدات ، آلات ، مباني و مخزون وغيرها لتنفيذ البرامج والخطط ويعتبر التمويل الداعم الأساسي لهذه الأخيرة ، ويمكن إبراز مفهوم التمويل من خلال المفاهيم التالية :

التمويل لغة هو" الإمداد بالمال " و التمويل اصطلاحا هو "مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع ".[1]

كما يعرفه البعض على انه: هو مجموعة الوسائل و الأساليب و الأدوات التي تستخدمها إدارة المشروع يعتمد على المصادر المتاحة في الأسواق و البيئة المالية التي يتواجد فيها .[2]

و يقصد به تشكيلة الأموال التي حصلت عليها المؤسسة بهدف تمويل استثماراتها ، و من ثم فإنها تضمن كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم .[3]

---

[1]– عبيد علي أحمد حجازي ، **مصادر التمويل "مع شرح لمصدر القروض " و بيان كيفية معاملته ضريبيا "** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2001 ، ص11.

[2]– دريد كامل أل شبيب ، **مبادئ الإدارة المالية** ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2004 ، ص99.

[3]– منير إبراهيم الهندي ، **الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل** ، توزيع منشآت المعارف ، الإسكندرية ، 1988 ، ص5 .

ثانيا : أهمية التمويل

إن الغرض من الحصول على التمويل هو سد الاحتياجات المالية للمؤسسة سواء كانت احتياجات قصيرة الأجل والتي تخص دورة الاستغلال ، أو احتياجات طويلة الأجل والتي تخص دورة الاستثمار وتكمن أهمية التمويل لهذه الدورتين كما يلي :[1]

1- **الحاجة إلى التمويل قصيرة الأجل** :تلجأ عادة المؤسسات على التمويل قصير الأجل لتمويل العجز في رأس المال العامل *الناتج على نمو النشاط الداخلي للمؤسسة ، فأثناء دورة نشاطها عليها ان تغطي مخزوناتها و مدينوها ، ويعتبر الائتمان التجاري و الائتمان المصرفي من المصادر الرئيسية لهذا النوع من التمويل .

وتلعب مصادر التمويل القصيرة الأجل دورا هاما في استمرارية النشاط وتوسيعه ، حيث تعتبر هذه الأخيرة المحرك الأساسي للعمليات الجارية عن طريق تغطية جزء كبير من عناصر الأصول المتداولة فإن المؤسسات تلجأ إلى التمويل قصيرة الأجل للأسباب التالية:

– ضعف نسبة المخاطرة : و هو أمر يهم الدائنين أي أن قصر فترة تسديد الدين تجعل المستثمرين يفضلون استثمار أموالهم لضعف المخاطرة ولقابليتهم على التنبؤ بما يمكن أن يحدث فيما يتعلق بوضع المؤسسة وبالتالي احتمالية حصولهم على أموالهم وفق الشروط المتفق عليها تكون عالية ؛

–قد يكون الحصول على تمويل قصير الأجل أقل تكلفة من الحصول على التمويل متوسط أو طويل الأجل ، لقصر فترة السداد ولضعف نسبة المخاطرة ؛

– الحاجة للأموال في بعض المؤسسات الموسمية ، ولهذا تلجأ هذه الأخيرة إلى البحث عن مصادر تمويل قصيرة الأجل لسد النقص الآني في السيولة وتمويل احتياجاتها الموسمية.

2-**الحاجة إلى التمويل طويل الأجل** : تلجأ المؤسسة إلى هذا النوع من التمويل لتغطية النشاطات الاستثمارية التي تقوم بها لفترة طويلة ، و هذا لغرض الحصول إما على وسائل الإنتاج ومعدات وإما على

[1]– عدنان هاشم ، **أساسيات الإدارة المالية** ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، 1997 ، ص264 .

عقارات مثل الأراضي ، المباني الصناعية والتجارية و الإدارية ، ونجد أن المؤسسات تسعى للتمويل طويل الأجل بغرض تحقيق ما يلي : [1]

– تمويل شراء الأصول الدائمة ذات العمر الطويل ؛

– تمويل الجزء الدائم من رأس المال العامل ، على أن يتم تمويل الجزء الآخر بخليط من السحب على المكشوف والتمويل قصير الأجل؛

– تمويل ما يتم الاضطلاع به من استثمارات رأسمالية، وكذا التوسعات الطويلة الأجل للمؤسسة وحتى تحقق المؤسسة الاقتصادية الفعالية في الاختيار واستخدام هذه الأموال في تغطية احتياجاتها لابد من وجود دراسة مسبقة لمختلف مصادر التمويل و مختلف العوامل المؤثرة فيها لاختيار التوليفة المثلى ولا يتم هذا إلا من خلال معرفة العوامل التي تدخل في تكوين الهيكل المالي للمؤسسة والتي سنحاول البحث فيها من خلال العنصر القادم .

المطلب الثاني: وظائف التمويل

إن آلية التمويل تعتبر من أهم الوظائف في مختلف المشاريع ، و ذلك نظرا لما توفره من ليونة في سير العمل ، حيث أن الإدارة المالية هي التي تتكفل بها ، و فيما يلي سنذكر أبرز وظائف التمويل :[2]

1- التخطيط المالي :

تطبق المؤسسة هذا النوع من التخطيط لوضع توقعاتها المستقبلية ، حيث أنه بتقدير المبيعات و المصاريف تسعى المؤسسة إلى تحضير المستلزمات المالية و طريقة تحصيلها سواء كانت هذه المستلزمات قصيرة المدى أو متوسطة المدى أو طويلة المدى ، دون إهمال عنصر عدم التأكد من المعلومات التنبؤية ، و هذا لا يعني استبعاد التخطيط و إنما يجب وضع خطط تتلاءم مع الأوضاع الغير متوقعة ، أي جعلها مرنة.

[1]– محمد سويلم ، **الإدارة المالية في ظل الكوكبة** ، دار الهاني للطباعة ، منصورة ، 1997 ،ص423 .

[2]– محمد شفيق حسين طيب ، محمد إبراهي عبيدات ، **أساسيات الإدارة المالية** ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، 1997 ، ص ص 21-24 .

2- الرقابة المالية :

تتم الرقابة المالية عن طريق تقييم أداء النشاط مقارنة بالخطط الموضوعة ، و يتم هذا التقييم من خلال الاضطلاع على تقارير الأداء ، بإبراز الانحرافات ثم تحديد مسببات حدوثها.

3- الحصول على الأموال :

يبين التخطيط المالي للمؤسسة الأموال التي تحتاجها في الوقت المناسب ، و لتلبية هذه الحاجة تلجأ المؤسسة إلى مصادر خارجية أو داخلية من أجل الحصول على هذه الأموال بأدنى التكاليف و أبسط الشروط .

4- استثمار الأموال :

عندما تتحصل المؤسسة على الأموال المطلوبة يسعى المدير المالي إلى استغلالها بشكل أمثل في مختلف المشاريع ، و عليه التأكد أن استخدام هذه الأموال يضمن تحقيق أعلى مستوى من الربح ، فكل مشروع استثماري هو عبارة عن أصل من الأصـول الثابتة أو المتداولة للمؤسسة ، و يمثل استثمار الأموال ، ومن المهم أن تستعيد المؤسسة الأموال التي استثمرتها في أصل من الأصول ، و يتم استرجاع هذه الأموال عن طريق تشغيل هذا الأصل ، وفي نفس الوقت تقوم المؤسسة بتسديد التزاماتها.

5- مقابلة مشاكل خاصة:

إن الوظائف السابقة الذكر دورية دائمة للإدارة المالية ، و لكن قد تحصل مشاكـل مالية ذات طبيعة خاصة لم تتعود المؤسسة على حدوثها ، و هذا يتم عند الجمع بيـن مشروعين أو عدة مشاريع في مشروع واحد، و يتخذ ذلك إحدى الصورتين الآتيتين :[1]

5- 1- الاندماج :

هو تكتل ينتج عن اندماج عدد من المؤسسات ، تفقد فيه استقلاليتها المالية ، و شخصيتها القانونية، و يحدث الاندماج بعدة طرق مثل:الاندماج لأكثر من مجموعة ، أو شراء إحداها لأخرى ، أو أكثر من خلال أحد الشركاء ، أو مجموعة منهم ، فتصبح أصول و خصوم المؤسسة المندمجة تابعة إلى المنشأة

[1]- محمد صالح الحناوي ، **الإدارة المالية والتمويل** ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2002 ، ص306 .

الجديدة أو جزء منها فقط. و يسمح الاندماج للمؤسسة من تحقيق بعض المزايا منها : تحسين المردودية،إنخفاض أسعار منتجاتها.

5- 2- الانضمام :

يحدث الانضمام عندما تفقد المؤسسة شخصيتها و وجودها ، فتقوم بضم جميع أصولها أو جزء منها لمؤسسة أخرى و عليه تحتوي المؤسسة الجديدة المؤسسة القديمة .

المطلب الثالث : مصادر التمويل

أولا : مصادر التمويل الداخلية :

1 – مفهوم التمويل الداخلي :

يعرف التمويل الداخلي على أنه مقدرة المؤسسة على تغطية احتياجاتها المالية اللازمة لتسديد الديون وتنفيذ الاستثمارات الرأسمالية ، وكذلك زيادة رأسمالها العامل من أصولها الذاتية . يشمل التمويل الداخلي على الفائض النقدي المتولد من العمليات الجارية و كذلك بيع الأصول الثابتة .[1]

2 – مصادر التمويل الداخلي :

تتمثل مصادر التمويل الداخلي في :[2]

1) **مخصصات الاهتلاك** : تعرف مخصصات الاهتلاك على أنها "كل المبالغ التي تقتطع من الإيرادات ، مقابلة النقص في قيمة الأصل (الاهتلاك).أو تجديد الأصول الثابتة ، أو بهدف مواجهة التزام أو خسائر يمكن التعرف عليها ولا يمكن تحديد قيمتها بدقة "

2) **الاحتياطات** : تشير الاحتياطات إلى المبالغ التي تحتجز من الأرباح الصافية الموجهة لغير الأغراض التي يكون من أجلها المخصص ، و إنما لمقابلة أغراض أو تحقيق أهداف معينة .

3) **الأرباح المحتجزة** : هي الأرباح الصافية غير الموزعة والمتبقية في المؤسسة و التي تعود في الواقع للمساهمين العاديين ، لأن المؤسسة تكون قد سددت فوائد الديون وكذلك فوائد الأسهم الممتازة .

---

[1]– منير شاكر محمد ، إسماعيل إسماعيل و عبد الناصر نور ، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات** ، ط2 ، دار وائل للنشر ، عمان ،2005، ص289.

[2]– سلفاوي بدرة ، **فعالية سياسة التمويل في المؤسسة** ، مذكرة ماجستير ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية ، مالية المؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،ورقلة ، 2011 ،ص35 .

ثانيا : مصادر التمويل الخارجية :

1 – **مفهوم التمويل الخارجي** : يعني تمويل الاستثمارات الجديدة في المؤسسات الأعمال بالاعتماد على الأموال التي يتم الحصول عليها من المصادر الخارجية ، وتحصل المؤسسة على تلك الأموال بشروط و إجراءات يحددها سوق المال و عائد الفرصة البديلة ، وبالتالي تحتاج عمليات التمويل الخارجية إلى وقت أطول من التمويل الداخلي ، وذلك من أجل مراجعة الوضع المالي والشروط والتكلفة والعائد المتوقع جراء ذلك .

2 – مصادر التمويل الخارجي :[1]

تعتمد المؤسسة في مصادر التمويل الخارجي على ثلاث مصادر رئيسية هي :

2-1 **مصادر التمويل القصيرة الأجل** : يقصد بمصادر التمويل القصيرة الأجل مجموعة الخصوم التي تساهم في عملية تمويل الأصول المتداولة ، والتي تكون مستحقة السداد خلال سنة .

تلعب مصادر التمويل قصيرة الأجل دورا كبيرا في الوقت الحالي ، حيث أصبحت معظم المؤسسات تعتمد عليها بصفة أساسية في تمويل العمليات الجارية ، بل أن الكثير من المؤسسات تلجأ إلى مصادر تمويل قصيرة الأجل لتمويل استثمارات طويلة أو متوسطة الأجل ، هذا ما يجعلها تتحمل تكاليف و أعباء أخرى هي في غنى عنها . بحيث تتعدد مصادر التمويل قصيرة الأجل إلى الائتمان التجاري ،الائتمان المصرفي و الأوراق التجارية.

أ-**الائتمان التجاري** : يتمثل الائتمان التجاري في وجود فترة بين تاريخ استلام البضاعة و تاريخ دفع الثمن ، فعند شراء المؤسسة بضاعة أو مواد أولية أو خدمات من مؤسسة أخرى فإنها لا تضطر إلى دفع ثمن هذه المشتريات نقدا.

ب-**الائتمان المصرفي** : يقصد بالائتمان المصرفي القروض القصيرة الأجل (لاتتجاوز السنة) التي تحصل عليها المؤسسة من البنوك ، فهو يعتبر مصدر مقبولا لتمويل الأصول الدائمة في المؤسسات التي تعاني من صعوبات في التمويل تلك الأصول من مصادر طويلة الأجل . يأتي هذا النوع من الائتمان في المرتبة الثانية بعد الائتمان التجاري ، وذلك من خلال درجة اعتماد المؤسسة عليه كمصدر للتمويل القصير

[1]– زغود تبر ، **محددات التمويل للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة ماجستير ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية ، مالية المؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ورقلة ، 2009 ،ص17 .

الأجل .إضافة إلى ذلك أنه أكثر مرونة من الائتمان التجاري ، إذ يأتي في الصورة النقدية و ليس في صورة بضاعة ، إلا أنه أقل مرونة من ناحية أنه لا يتغير تلقائيا مع تغير حجم النشاط .

ج- **الأوراق التجارية** : الأوراق التجارية هي سندات لأمر قصير الأجل ، تصدر في السوق المفتوحة من قبل المؤسسات العالية الملاءة دون ضمانات معينة كالتزام على الجهة المصدر نفسها. فهي تنطلق من عملية تجارية مستقلة بذاتها ، تستعمل الأوراق التجارية لعدة أغراض أهمها :

1 – وسيلة للاقتراض ؛

2 – وسيلة للحصول على الدفع الآجل ؛

3 – وسيلة لإثبات دين قائم .

2-2 مصادر التمويل متوسطة الأجل :تعرف مصادر التمويل متوسطة الأجل على أنها تلك الأنواع من القروض التي تستحق الدفع خلال فترة من سنة إلى غاية خمس سنوات ، وهي تستحق في فترة تزيد عن الفترة المتعلقة باستحقاق القروض القصيرة الأجل و أقل من فترة استحقاق القروض طويلة الأجل .

يمكن أن تنقسم مصادر التمويل متوسطة الأجل إلى قسمين هما :[1]

أ- القروض المباشرة :

القروض المباشرة هي نوعا من القروض التي تلتزم المؤسسة عند الحصول عليها بسداد كل من أصل القرض والفائدة المستحقة في تاريخ معين بصورة منتظمة ، و تخضع في هذه الحالة لشروط الاتفاق ما بين المؤسسة و المقرض فيما يتعلق بمعدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق و أسلوب السداد .

ويتميز هذا النوع من الاقتراض بالمزايا التالية :

1 – السرعة : إذا تحصل المؤسسة على احتياجاتها المالية بسرعة من جراء عملية التمويل التي تنتج عن مفاوضات مباشرة بين المقرض والمقترض .

2 – المرونة : حيث يتم تغير وثائق التعاقد في حالة حدوث أي تغيرات في الظروف الاقتصادية المحيطة بالمؤسسة .

[1]– محمد صالح الحناوي ، نهال مصطفى فريد و رسمية زكي قرياقص ، **أساسيات الإدارة امالية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2001 ، ص334

ب – التمويل بالاستئجار :

يقصد بالاستئجار على أنه عقد يلتزم بموجبه المستأجر بدفع مبالغ محددة خلال فترة متفق عليها لمالك أصل من الأصول ، لقاء انتفاع الأول بالخدمات التي يقدمها الأصل المستأجر لفترة معينة .

كما تشير عملية الاستئجار إلى اتفاق بين مؤسستين على أن تقوم المؤسسة المستأجرة باستخدام أحد الأصول المملوكة للمؤسسة الأخرى ، و ذلك لمدة سنة أو أكثر في مقابل التزامها بدفع مبلغ معين .

2-3 مصادر التمويل طويلة الأجل :يمكن تقسيم مصادر التمويل طويلة الأجل إلى الأسهم والسندات ، وسنشير إلى كل واحدة منها :

أ – الأسهم :

* **تعريف السهم** : يعرف على أنه " جزء من رأس مال المؤسسة ، بموجبه يصبح حامله شريكا في رأس المال و له الحق في استرجاع قيمة السهم مع الاستفادة من توزيع الأرباح أو تحمل الخسائر ".[1]

* **خصائص السهم** :يختلف السهم عن السند في كثير من المميزات أهمها :[2]

– يتميز السهم بأنه متساوي القيمة ، وذلك من أجل التقدير الجيد للعضوية والمكتتبة في الجمعية العامة ، وتسهيل عملية توزيع الأرباح على المساهمين ؛

– السهم ورقة مالية قابلة للتداول في سوق المال ؛

– السهم غير قابل للتجزئة وقابل للانتقال إلى الغير او إلى الورثة ؛

– تتحدد مسؤولية المساهم بقدر مساهمته في رأس المال .

كما ينقسم السهم إلى الأسهم العادية والأسهم الممتازة .

[1]– محمد صالح الحناوي ، مرجع سابق ،ص300.

[2]– محمد صالح الحناوي و آخرون ، مرجع سابق ، ص339.

1 – الأسهم العادية : يمثل السهم العادي مستند ملكية له قيمة اسمية ،قيمة دفترية ، قيمة سوقية و تصفوية.

2 – الأسهم الممتازة : يمثل السهم الممتاز مستند ملكية له قيمة دفترية وسوقية شأنه شأن السهم العادي ، غير أن القيمة الدفترية تتمثل في قيمة الأسهم الممتازة في دفاتر المؤسسة مقسومة على عدد الأسهم المصدرة .

ب – السند :

* **تعريف السند:**السند هو دين مقسم إلى أجزاء متساوية القيمة في ذمة المؤسسة المصدرة له يصدر في شكل صك يثبت حقوق حامله في استفاء ماله والاستفادة من الفوائد المالية المتفق عليها بغض النظر عن النتائج المالية المحققة .

*** خصائص السند :**

للسند مجموعة من الخصائص تميزه عن غيره من الأوراق المالية وهي :

– يعتبر السند دينا على ذمة المؤسسة يمكن استفاءه عند أجل استحقاقه أو بالتنازل عنه ؛

– يستفيد حامل السند من فوائد ثابتة ومحددة ، لا تتغير بتغير نتائج المؤسسة ، و لايحق لحامله المشاركة في عمليات الإدارة و التسيير ؛

– يستفيد حامل السند في حال تصفية المؤسسة من الأولوية في استفاء حقوقه قبل حامل السهم.

المطلب الرابع :طرق التمويل وقواعده

أولا: طرق التمويل

إن مشكلة السيولة العامة للاقتصاد لها جانبين رئيسين :[1]

***الجانب الأول:** يتعلق بتكوين هذه السيولة وعناصرها أو ما نطلق عليه مرحلة التجميع ؛

***الجانب الثاني** : يتعلق باستخدام هذه السيولة أو ما نطلق عليه بمرحلة التوظيف الاستثماري .

[1]– الطيب ياسين ، **محاضرات شفوية في الأسواق المالية** ، السداسي الثاني ، ماجستير ، فرع نقود و مالية ، 2004 ، ص210 .

والاتصال بين الجانبين لا يمكن أن يتم دون تحديد طرق التمويل ، و مهما كانت طرق التمويل المعتمدة فإنها ترتكز على التمويل الداخلي والخارجي .

1 – التمويل الداخلي : ويقصد به التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي ، الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل عملية التنمية الوطنية ، و يأخذ ثلاث صيغ هي :

1 – 1 – التمويل الذاتي : يمثل أهم صور التمويل الداخلي بالنسبة للمؤسسة ، ويقصد به اعتماد المشروع على مصادره الذاتية و الذي يعبر عنها عادة بما يحتفظ به المشروع العام من الفائض الذي حققه .

تلجأ إلى التمويل الذاتي غالبية المؤسسات الخاصة كما يمكن أيضا للمؤسسات العامة أن تتبع هذا المصدر و لكن شرط أن تتمتع باستقلال مالي وبميزانية ذاتية ، وهذا يعني أن يعود إليها فائض نشاطها الإنتاجي ليصبح من احتياطاتها .

1 – 2 – التمويل المباشر : يعني اللجوء بشكل مباشر إلى المقرض دون وسيط مالي و يكون ذلك من خلال إصدار الأعوان ذوي الحاجة إلى سندات و أوراق مالية ، يتم شرائها من قبل الأعوان ذوي الفائض، وتتم هذه الآلية عبر السوق المالية ، و لهذا تعرف الاقتصاديات التي تلجا إلى هذا النمط باقتصاديات الأسواق المالية.

1 – 3 – التمويل غير المباشر : يعني اللجوء إلى المؤسسات المالية الوسيطة مصرفية أو غير مصرفية ، و لكون النظام المصرفي هو أساس التمويل فإن البنك المركزي يكون مجبرا على القيام بدور المقرض أو الملاذ الأخير . و الاقتصاد الذي يعتمد على هذا النمط من التمويل يعرف باقتصاد المديونية كما هو حال الجزائر .

2 –التمويل الخارجي : تتمثل هذه الصيغة التمويلية في اللجوء إلى الموارد الخارجية لتغطية العجز الذي يظهر في التمويل الداخلي ، و يتم ذلك باللجوء إلى الاقتراض من مصادر أساسية هي : البنك الدولي للإنشاء والتعمير ؛ مؤسسة التنمية الدولية ؛ و مؤسسة التمويل الدولية ، إضافة إلى قروض صندوق النقد الدولي و التي تهدف أساسا إلى إصلاح الاختلال في موازين المدفوعات .[1]

[1]– سمير محمد عبد العزيز ، **المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 1988 ، ص408 .

ثانيا : قواعد التمويل

توجد 3 قواعد أساسية في تمويل المؤسسات الاقتصادية و هي :[1]

1- تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة عن طريق الأموال الدائمة بمعنى آخر الأموال الخاصة مضاف إليها القروض الطويلة و المتوسطة الأجل .

2- تمول الأصول المتداولة بواسطة القروض القصيرة الأجل .

3 - يمكن أن نحافظ على هامش أمان المتمثل في تمويل جزء من الأصول المتداولة بالأموال الدائمة و هذا الهامش يعرف رأس المال العامل الدائم.

[1]- طالب عيسى ، صادق جلول ، تمويل الاستثمارات الخارجية عن طريق القروض ، مذكرة تخرج لنيل الشهادة الجامعية للدراسات التطبيقية ،2004/2003،ص ص18،19

المبحث الثالث : ماهية التمويل البنكي

يعتبر التمويل البنكي دورا حيويا في الاقتصاد القومي من خلال الدور المزدوج الذي تلعبه البنوك من تجميع المدخرات القومية و قبولها في صورة ودائع لآجال مختلفة و أوعية ادخارية متنوعة من جهة و من جهة أخرى قيام البنوك بتوظيف جزء كبير من هذه الودائع و المدخرات في صورة تسهيلات ائتمانية و قروض تستفيد منها جميع قطاعات الاقتصاد القومي .

المطلب الأول :التمويل البنكي و أنواعه (القروض البنكية)

أولا :التمويل البنكي .

لقد تطور مفهوم التمويل بشكل ملحوظ وقد كان هذا التطور من المستلزمات الضرورية للتغلب على التحديات المتزايدة التي تواجهها الأعمال الاستثمارية ، هذا ما دفع بالمستثمرين ورجال الأعمال إلى البحث عن مصادر تمويل مختلفة ومتعددة. وتتمثل عملية التمويل في توفير رؤوس الأموال لمختلف النشاطات الإنتاجية و المشاريع الاستثمارية .

ونعني به " توفير الموارد الحقيقية من السلع والخدمات اللازمة لإنشاء مشروع استثماري وتكوين رؤوس أموال جديدة واستخدامها لبناء الطاقة الإنتاجية بقصد إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية ".

ويعرف السيد "Mr :GROWILL " التمويل على أنه " أحد مجالات المعرفة التي تختص به الإدارة المالية، فهو نابع من رغبة الأفراد ومنشآت الأعمال لتحقيق أقصى حد ممكن من الرفاهية "[1]

أما الدكتور عمر حسن ،فيعرفه على أنه " توفير النقود في الوقت المناسب، أي الوقت الذي تكون فيه المؤسسة في أمس الحاجة للأموال كما يوفر التمويل الوسائل التي يمكن للأفراد والمؤسسات على الاستهلاك والإنتاج على الترتيب وذلك في فترات زمنية معينة"[2].

فالتمويل باختصار وبصفة عامة هو الحصول على رؤوس الأموال الضرورية لتشغيل المشاريع الاستثمارية، وكيفية استعمال هذه الأموال بما يحقق المردودية الاقتصادية والمالية .

---

[1] زاوي نعيمة، **تقنيات اختيار المشاريع الاستثمارية BNA في ظل المخاطر ،مذكرة لنيل شهادة الليسانس في المالية نقود وبنوك**،المدية،السنة الجامعية 2005-2006.

[2] عمر حسن، **الموسوعة الاقتصادية**،الدار الجامعية القاهرة،الطبعة الرابعة،1995 ،ص145.

ثانيا :أنواع التمويل البنكي (أشكال)

هناك عدة أشكال لتمويل و نذكر منها :[1]

1- التمويل المباشر و غير المباشر:

1-1- التمويل المباشر: هذا النوع من التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض و المقترض و المستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي . وهذا النوع من التمويل يتخذ صور متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين (مؤسسات ، أفراد ، هيئات حكومية).

أ- **المؤسسات:** تستطيع أن تحصل على قروض و تسهيلات ائتمانية من مورديها أو من عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى إلا أنها يمكن أن تخاطب القطاع العريض من المدخرين الذين يرغبون في توظيف أموالهم دون أن يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة و الصورة هنا تتمثل في :

* إصدار أسهم للاكتتاب العام أو الخاص.

* إصدار سندات.

* الائتمان التجاري.

* التمويل الذاتي.

* تسهيلات الاعتماد...الخ.

ب- الحكومـــة : تلجأ الحكومة في بعض الأحيان إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد و المؤسسات من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدد زمنية مختلفة و أسعار فائدة متباينة و من أهم هذه السندات نجد أذونات الخزينة.

1-2- التمويل غير المباشر: يعبر هذا النوع عن كل طرق و أساليب التمويل غير المباشرة و المتمثلة في الأسواق المالية و البنوك أي كل المصادر المالية التي فيها وسطاء ماليين.

حيث يقوم الوسطاء الماليين الممتثلين في السوق المالية و بعض البنوك ، بتجميع المدخرات المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض ، ثم توزع هذا الادخارات المالية على الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها

[1]- عمر حسن، **الموسوعة الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص146.**

فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الادخار و متطلبات مصادر التمويل، و هناك بعض أشكال التمويل غير المباشرة الأخرى و التي تكون في شكل ضمانات و التي تستعمل عادة في عمليات الاستيراد و التصدير مثل الاعتماد المستندي ، التحصيل المستندي ...الخ.

2- التمويل المحلي و التمويل الدولي

ينقسم مثل هذا النوع من التمويل إلى تمويل مصدره السوق و المؤسسات المالية الداخلية و تمويل مصدر السوق المالية و الهيئات المالية الدولي.

2-1- التمويل المحلي:

يعتمد مثل هذا النوع من التمويل على المؤسسات المالية و الأسواق المالية المحلية و هو يضم المصادر المباشرة غير المباشرة المحلية(قروض بمختلف أنواعها ، أوراق مالية و تجارية بمختلف أنواعها ...إلخ). و هذا النوع من التمويل يخدم قطاع المؤسسات الاقتصادية أكثر من الهيئات الحكومية.[1]

2-2-التمويل الدولي :

هذا النوع من التمويل يعتمد بالدرجة الأولى على الأسواق المالية الدولية مثل البورصات ، و الهيئات المالية الدولية أو الإقليمية ، مثل صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي للإنشاء و التعمير و بعض المؤسسات الإقليمية ، بالإضافة إلى البرامج التمويلية الدولية التي في شكل إعانات و استثمارات مثل ما هو الحال بالنسبة لبرنامج ميدا الذي أطلقه الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو متوسطية[2].

المطلب الثاني :الدور التنموي للتمويل البنكي

تعتبر المصارف أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية ، ويتم مقابلة هذه الاحتياجات التمويلية عن طريق سوقين : سوق المال و سوق النقد.

[1] الدكتورقورين حاج قويدر ، **مفهوم التمويل الدولي**، منتدى المحاسبين العرب،2007.
(http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=1888#.VOzjXy7W6xM)

[2] – الدكتور قورين حاج قويدر ،مرجع سابق.

فالاحتياجات التمويلية الطويلة والمتوسطة الأجل التي تحصل عليها المؤسسات و الشركات و الأفراد عن طريق سوق المال في صورة إصدار سندات و أذون وعقود و قروض ، بينما الاحتياجات التمويلية القصيرة الأجل تتم عن طريق سوق النقد ، حيث تقوم المصارف التجارية بأشكالها المختلفة بهذه المهمة ، لكن لا يعني أن نستثني المصارف التجارية من عملية تقديم قروض متوسطة الأجل .[1]

إن الدور التمويلي التي تلعبه البنوك يمكن فهمه من خلال :

أولا : الوظائف التقليدية

تتمثل الوظائف التقليدية فيما يلي :[2]

1 – قبول وخلق الودائع :تقوم المصارف التجارية بتلقي الودائع من الجمهور مهما كانت مهما كانت وضعيتهم أشخاص طبيعيون أو معنويون ،أصحاب المؤسسات الخاصة أو العمومية . وتشكل هذه الودائع (ودائع تحت الطلب أو ودائع جارية ، ودائع لأجل ، ودائع بإشعار ، ودائع ادخارية) موارد المصرف التجاري .

2 – تقديم القروض : تقوم المصارف التجارية بالإقراض (السحب على المكشوف ، فتح الإعتمادات المستندية و خصم الأوراق التجارية) على أن يتعهد المقترض بسداد تلك الأموال و الفوائد والعمولات المستحقة عليها ، والمصاريف دفعة واحدة أو أقساط في تواريخ محددة ، ويتم تدعيم هذه العلاقة مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله .

ثانيا : الوظائف الحديثة

إن الدور التمويلي الذي تلعبه المصارف يتفرع عنه خدمات حديثة و متطورة يمكن أن نبين أهميتها من خلال ما يلي : [3]

– تعتبر المصارف أداة من أدوات الاستثمار حيث تتركز استثماراتها في حقوق مالية (قروض،أسهم ، سندات) ، و باستثمارها لأموال العملاء تقوم بتمويل مشروعات جديدة ، أو تقوم بتوسيع

[1]– محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي ، **التنمية الاقتصادية مفهومها– نظرياتها – سياساتها** ، الناشر قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، 1994 ، ص1994 ، ص181 .

[2]– محمد توفيق سعودي ، **الوظائف غير التقليدية للبنك التجاري** ، الطبعة الاولى ، دار الأمين للطباعة ، مصر ،2002 ،ص15 .

[3]– الراوي خالد وهيب ، **العمليات المصرفية الخارجية ، الطبعة الثانية** ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ،2000 ، ص ص65–68 .

مشروعات قائمة لكن قبل قيامها بالإقراض أو المشاركة في رؤوس أموال المشروعات فلابد أن تقوم بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للتحقق من جديتها و لضمان استرجاع رؤوس أموالها ، وتشتمل هذه الدراسات : دراسة السوق ، دراسة فنية ودراسة اقتصادية ؛

– تقوم المصارف بتمويل عمليات التصدير و الاستيراد فهي بذلك تساهم في توفير احتياجات الدولة من السلع الرأسمالية و السلع الوسيطة لزيادة حجم الإنتاج و أنواعه و تحسين جودته

– تطورت وظائف المصارف إلى حد بعيد، حيث أصبحت تقوم بتقديم الاستشارات المالية للعملاء و تزويدهم بالنصائح و الإرشادات في كل ما يواجه مشروعاتهم من صعوبات ز مشاكل ؛

– تساهم المصارف أيضا في إنشاء و تطوير الأسواق المالية من خلال إنشاء صناديق استثمارية أو مالية تقوم بطرح أدوات استثمارية متوسطة و طويلة الأجل ، مما يخدم نشأة و تطوير السوق المالية .

فمن خلال هذه الخدمات المتنوعة للمصارف يتضح لنا أنها تركز اهتمامها و نشاطها على إمداد الاقتصاد الوطني بالأموال اللازمة باعتبارها أساس التقدم الاقتصادي ، لأن رأس المال يساعد على رفع إنتاجية العمل البشري و تسيير وسائل الوفرة الاقتصادية و بالتالي تهيأ الأرض الخصبة لسير عملية التنمية الاقتصادية .

المطلب الثالث :النموذج التمويلي الأنسب

أولا : مبادئ منح القروض

مع تطور البنوك و اتساع حجم خدماتها و تنوع حاجات الحياة الاقتصادية ، عادة ما تحدد غدارة البنك مبادئ الطلب على كل نوع من أشكال القروض و تقييم فاعلية و قابلية البنك في تلبية هذه الطلبات حيث تحدد القروض على أساس :[1]

[1]– أبو عتروس عبد الحق ، **الوجيز في البنوك التجارية** ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الطبعة الثانية ، 1996 ، ص ص 60-61 .

1 – مبدأ السلامة :

الذي يقتضي أن يمنح الائتمان إلى متعاملين مؤهلين و موثوق بهم ، و أن مركزهم المالي جيد إلى درجة قدرتهم على الوفاء بالالتزامات عند حلول آجالها من جهة ، و من جهة ثانية ينبغي توافر الضمانات الكافية واللازمة لتغطية مخاطر عدم تسديد القرض في آجاله المحددة .

2 –مبدأ السيولة :

الذي يقضي بإمكانية تحويل استخدامات البنك إلى سيولة مطلقة في أقل فترة زمنية و بأقل تكلفة لذلك تعمل البنوك على تقديم القروض القصيرة الأجل غالبا و تتعامل بالائتمان الذي يمتاز بالسيولة العالية .

3 – مبدأ الربحية :

إن البنك من خلال تقديمه للقرض يحرص على تحقيق عائد ، ممثلا في سعر الفائدة معقول يغطي تكاليفه في الوقت نفسه ، لذلك فهو يعمل جاهدا على توزيع أمواله على استخدامات مختلفة تجنبا لأي طارئ من شأنه يؤثر على ربحية الإجمالية .

ثانيا: معايير منح القروض

يجب التحقق من قدرة المقترض و رغبته في الوفاء بالتزاماته عندما يحين ميعاد استحقاقها مستقبلا و تلخص هذه العوامل في خمسة و هي :[1]

1- المقدرة الإقتراضية لطالب الائتمان :

لا تهتم البنوك فقط بالقدرة على السداد ، و إنما أيضا بأهليته و قدرته على الاقتراض ، فقد تمنح البنوك بعض القروض إلى القاصر لأهداف معينة ، و لكن الخوف من عدم اعترافهم بذلك و إنهم لا يسألون عن تصرفات تمت في فترة عدم الرشد فإنها تشترط وجود كفيل أي ضمان له أهلية قانونية على ممارسة هذه التصرفات للتوقيع على العقد ، و كذلك الحال إذا كانت الشركة طالبة القرض هي من شركات الأشخاص ، فإنه يطلب من جميع الشركاء التوقيع على عقد الاتفاق أو الشريك المسؤول عن ذلك بعد التحقق من سلامة تصرفاته ، و إذا كان القرض لشركة أموال فلابد من دراسة سمعة وكفاءة إدارة الشركة و على أن يوقع على العقد المدير المسؤول .

[1]– عبد الغفار ، عبد السلام أبو قحف ،**الغدارة الحديثة في البنوك التجارية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004 ، ص162 .

2- السمعة :

يعني في مجال الائتمان معرفة مدى حرص العميل على السداد لالتزاماته و تمسكه التام بشروط الاتفاق ، فرجل المبادئ و الأخلاق يمتلك مجموعة من الصفات كالأمانة و الإخلاص ، الحكمة و المثابرة ، و لكن على أي حال يصعب التحقق التام من هذه التصرفات وفقا لمعايير موضوعية ، ولن يمكن الاستدلال على ذلك من خلال سلوك وتصرفات طالب القرض و تعاملاته السابقة .

3- المقدرة على توليد الدخل :

إذا كان من المنتظر أداء القرض من الأرباح المستقبلية ، فمن الضروري تقييم مدى قدرة طالب القرض على توليد أرباح أو دخل في المستقبل كافية لأداء هذه الالتزامات ، فإذا كانت الأمانة و المثابرة و الإخلاص و الرغبة في السداد هي صفات مطلوبة ، و لكن هذه الصفات في حد ذاتها ليست كافية لسداد القرض إلا إذا اقترن ذلك بتوليد الدخل . و بصفة عامة تدفع الالتزامات من أربعة مصادر و هي الأرباح :

*الأرباح أو الدخل الذي يحققه طالب القرض .

*مبيعات الأصول الثابتة

*بيع المخزون السلعي

*الاقتراض من الغير على أن يتم سداد القرض القائم من حصيلة القرض الجديد .

فقد يتم سداد القرض من حصيلة بيع الأصل الضامن ، و لكن البنوك لا تفضل هذا الأسلوب إلا في حالة الضرورة القصوى لما لذلك من تأثير على علاقات البنك بعملائه .

4-درجة ملكية الأصول :

يجب أن يمتلك المنتج أحدث الآلات و الأجهزة حتى يمكنه الصمود و المنافسة ، و كذلك الحال بالنسبة لتاجر التجزئة لابد أن يكون لديه مخزون من البضائع و وسائل لجذب العملاء ، لذلك يشترط البنك أن يكون لدى طالب القرض رأس مال كضامن للقرض و يعتبر صافي الثروة و حجمه مقياسا لمتانة المركز المالي و المحدد لحجم القرض الذي يقدمه البنك . فحجم ونوعية هذه الأصول التي تمتلكها الشركة تعكس ذكاء و فطنة الإدارة ، بحيث تستخدم بعض من هذه الأصول كضمان في حالة عدم كفاية الأرباح و يقلل

هذا من المخاطر التي يتعرض لها البنك ، و رغم توافر هذه الضمانات فإن البنوك تفضل التحقق من كفاية الدخل كوسيلة لأداء هذه الالتزامات .

5- الظروف الاقتصادية :

تؤثر الظروف الاقتصادية على مدى قدرة طالب القرض على سداد التزاماته و التي تكون غير مواتية و لا يسأل عنها في هذه الحالة ، فقد تتوافر الصفات الأربعة السابقة في طالب القرض ، و لكن الظروف الاقتصادية المتوقعة تجعل من غير المنطقي التوسع في منح الائتمان ، لذلك يجب على إدارة الائتمان التنبؤ المسبق بهذه الظروف خاصة إذا كان القرض طويل الأجل .[1]

[1]- عبد الغفار ، عبد السلام أبو قحف ،**الغدارة الحديثة في البنوك التجارية** ، مرجع سابق ، ص162 .

خـــلاصة

لقد تعرفنا من خلال هذا الفصل إلى أهم المفاهيم المتعلقة بقطاع البنوك و آليات عملها من خلال التعرف على أهم وظائف البنوك و أنواعها ، وتوصلنا إلى أن التمويل عنصر أساسي لاستمرار المشروع في نشاطه و نموه، فلا يمكن لهذا الأخير تحقيق أهدافه أو تطبيق برامجه بدون هذا العنصر الحيوي الذي يسمح له بتغطية الاحتياجات اللازمة لأداء مختلف الأنشطة،أما التمويل البنكي فهو ذات أهمية بالغة في تمويل المشاريع ،وبالتالي تنمية الاقتصاد الوطني ، و هذا كتمهيد منا لدراسة الفصول الموالية.

الفصل الأول : ماهية التمويل البنكي و أنواعه

المبحث الأول : عموميات حول البنوك

المبحث الثاني :عموميات حول التمويل

المبحث الثالث: ماهية التمويل البنكي

الفصل الثاني : دراسة تطبيقية:إختيار القرض المناسب وفق البرمجة المتعددة الأهداف

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المبحث الثاني : أنواع القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المبحث الثالث : أسلوب البرمجة متعددة الأهداف

مقـــــدمة

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنكا من البنوك التجارية الرائدة في مجال العمل المصرفي، فهو يحتل مكانة متميزة في الهيكل المصرفي الجزائري حيث يلعب دورا كبيرا في مجال تمويل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

حيث يسعى إلى التأقلم مع التغيرات التي تشهدها الساحة المصرفية الجزائرية نتيجة انفتاح هذه الأخيرة على الأسواق المصرفية العالمية ، ومن أجل تحقيق ذلك فإن مسؤولوا بنك البدر بذلوا مجهودات كبيرة بغية مواجهة المنافسة التي فرضها اقتصاد السوق والحفاظ على مكانة البنك في السوق المصرفية الجزائرية كبنك رائد في مجال العمل المصرفي، سواء بالانتشار الجغرافي المميز عبر كافة التراب الوطني أو عن طريق توسيع وتنويع مجال تدخله

وقد قام البنك بتوسيع شبكة فروعه لتشمل كافة أنحاء التراب الوطني بهدف إيصال خدماته إلى كافة المناطق التي تحتاج إليها، وتوسيع حصته من السوق المصرفية، كما عمل على تحديث خدماته وحرص على تقديم خدمات مصرفية جديدة تحقق المنفعة المكانية والزمنية للعملاء، وكان بنك بدر أول بنك أدخل قنوات توزيع إلكترونية على مستوى البنوك الجزائرية لتقديم خدماته المصرفية، وذلك من خلال عدد كبير من أجهزة الصرف الآلي المتواجدة داخل أوخارج مبنى البنك. كما قام بتكوين وتأهيل موارده البشرية بهدف زيادة كفاءتها في الأداء من خلال دورات تكوينية من أجل التعرف على أساليب العمل الجديدة والتقنيات التكنولوجية الحديثة واستعمالها بالطريقة التي تسمح بتحقيق المردودية.

المبحث الأول :مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يعد بنك الفلاحة و التنمية الريفية من ابرز هياكل النظام البنكي في الجزائر ، و سنحاول من خلال دراستنا لهذا المبحث التطرق إلى نشأته و هيكله التنظيمي و أهم أهدافه .

المطلب الأول : نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الهيكل التنظيمي للبنك

أولا : نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

أنشئ بنك الفلاحة و التنمية الريفية بموجب المرسوم رقم 105/88 بتاريخ 13 مارس 1982 و هو مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي ، و مع بداية التسوية الاقتصادية سنة1988 عدل و أكمل بقانون 01/88 الذي حدد نهائيا النظام الأساسي للبنك بتاريخ 1988/01/12 و وضع طرق العمل و إجراءات التحويل ، فتحول بنك الفلاحة و التنمية الريفية إلى شركة ذات أسهم و هذا التحويل سجل بعقد أصلي بتاريخ 1989/02/19 لدى مكتب التوثيق للسيد "مندسان " موثق بالجزائر العاصمة .

و يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية أول بنك جزائري يطبق مبدأ البنك الجالس مع خدمات مشخصة وقام بإدخال كامل للإعلام الآلي على كل شبكة بفضل برمجيات خاصة وهي ملك للبن و مصمم من طرف مهندس المؤسسة .إضافة إلى قيامه بالعمليات البنكية في الوقت الحالي وعن بعدو يقوم بترتيب القروض الوثائقية في زمن قياسي لا يتجاوز 24 ساعة ، كما أن له إمكانية فحص الزبائن عن بعد لحساباتهم الشخصية .1

[1]- وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية بأدرار 252

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

الشكل(1-2):يوضح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

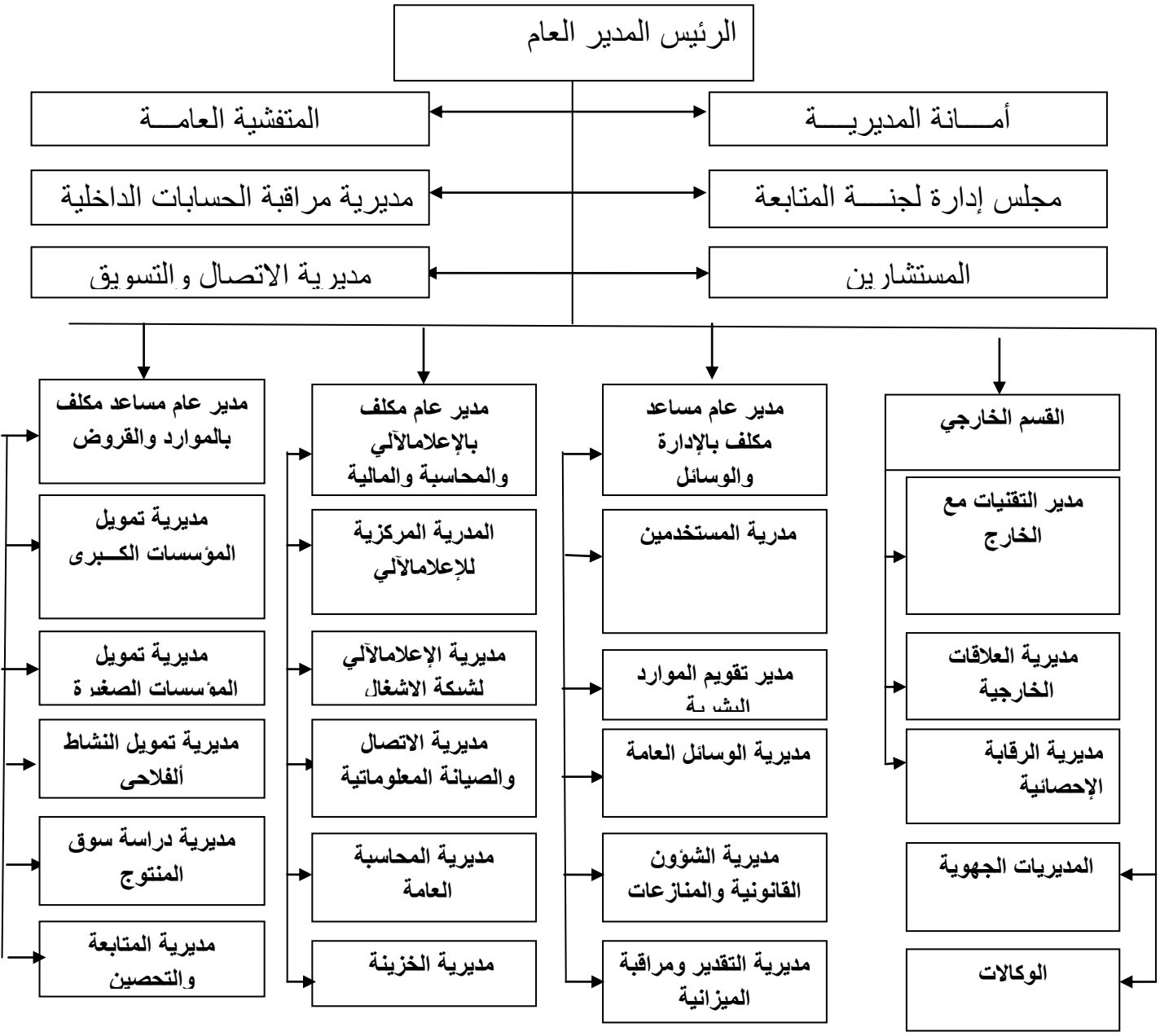

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفي بأدرار

المطلب الثاني : مهام وأهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

أولا : مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية

إن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يسعى إلى تحقيق أهدافه المتمثلة في تمويل القطاع الفلاحيو ذلك من خلال تحديد مختلف المهام التي تساعد على تدعيم هذا القطاع الحيوي ، و لهذا فإنه يمكن تلخيص أهم مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية فيما يلي :

- إمكانيات المالية الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لتدعيم وتنمية القطاع الفلاحي ؛
- التطورالاقتصادي للوسيط الفني ؛
- اعتباره كأداة من أدوات التخطيط المالي قصد المشاريع الفلاحية المسطرة في مختلف المستويات التنموية ؛

-القيام بالعمليات التالية :1

*منح القروض طويلة و متوسطة الأجل ؛

*معالجة جميع العمليات البنكية (قروض ، صرف ، خزينة)؛

*تعامل مع المؤسسات العمومية الأخرى ؛

*تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية .

ثانيا : أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية تنحصر فيما يلي : 2

- الحفاظ على حصته في السوق و التأقلم مع هذه المتغيرات ؛
- جلب الزبائن لتحقيق أكبر ربح ممكن ؛
- تطوير جودة الخدمة و العلاقات مع الزبائن؛

[1]- وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية بأدرار
[2]- وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية بأدرار

– توسيع إدخال الإعلام الآلي و كل الوسائل التكنولوجية الحديثة من خلال منح قروض الاستغلال.

المبحث الثاني : أنواع القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تتميز المؤسسة المصرفية بتعدد و تنوع أنشطتها و مهامها ، إذ يختص البنك في تقديم مختلف القروض لنجد من بين هذه القروض القرض الفلاحي و المرتبط أساسا بالفلاحة و التنمية الريفية .

المطلب الأول : تعريف القروض الفلاحية

أولا : مفهوم القرض الفلاحي

أ – **تعريف القرض** : يعرف القرض على أنه تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات بالأموال اللازمة ، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال و فوائدها و العملات المستحقة عليها و المصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة مسبقا في العقد . ووضع القرض يعني وضع الثقة .

ب– تعريف القرض الفلاحي : للقرض الفلاحي أهمية كبيرة خاصة في المجتمعات التي تعتمد على الفلاحة كمورد أساسي لها و هو في الغالب قرض قصير أو متوسط الأجل و قليل منه مخصص للأجل الطويل ، و يكون الهدف منه هو تمويل المحصول و الإنتاج الفلاحي الجاري و الأبنية و التجمعات ، و يؤدي في حالة حسن استخدامه إلى رفع مستوى معيشة الفلاحين و زيادة مساهمة الدخل الفلاحي للتقليل من التبعية الغذائية و التخفيف من آثارها السلبية على النشاط الاقتصادي .

المطلب الثاني : أنواع القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

1 – القروض الاستثمارية في إطار تدابير الدعمANSEJ/CNAC/ANJEM

في إطار التدابير و التحفيزات المقدمة من طرف الدولة في إنشاء هيئة عمومية مجسدة في كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتأمينات و البطالة و الوكالة الوطنية لتسيير القرض الصغير و أهم النشاطات التي يتم تمويلها من طرف البنك تتمثل فيما يلي :

– تطوير السقي الفلاحي وتهيئة و حماية الغابات ؛

– الإنتاج الحرفي و نقل المبردات و البضائع ؛

– صناعة المشروبات بكل أنواعها ؛

– صناعة التبغ .

إلى 08 سنوات و تخفيض ANSAJ وCNACو قد قامت الدولة بتمديد المدة بالنسبة للقروض في إطار نسبة المساهمة الشخصية من5% الى 1% بالنسبة للمشاريع التي قيمتها لا تتجاوز 5000000دج أما بالنسبة للمشاريع التي قيمتها ما بين 500000ألى 10000000دج فنسبة المساهمة الشخصية هي 2%فقط مع الاستفادة من عدد امتيازات من أهمها :1

– الإعفاء الضريبي فيما يخص العتاد الممول : أما بالنسبة لقروض فتم تمديدها إلى 08 سنوات كذلك مع تخفيض نسبة المساهمات الشخصية من 5% إلى 1% بالنسبة للمشاريع التي قيمتها 100000 إلى 1000000 مع الإعفاء الضريبي على العتاد الممول

– تدعيم سعر الفائدة : يتم تدعيم سعر الفائدة بنسبةمن75%إلى 90%

بالنسبة للقروض الطويلة الأجل فتكون المدة من 05 سنوات إلى 08 سنوات من ضمنها مدة إرجاء 03 سنوات لا يسدد المستفيد لا رأس المال و لا الفائدة للإنجاز مشروعه ، ثم يقوم بتسديد القرض المحصل عليه من الهيئة بدون فوائد في مدة 05 سنوات تبدأ بعد انتهاء من تسديد القرض البنكي مما يجعل مدة القرض 13 سنة .

2 – قروض التحدي : 2

أ– **تعريفها** :هي قروض استثمارية مدعمة تمنح للاستثمارات الفلاحية الخاصة أو التابعة للأملاك الخاصة بالدولة توجه للمشاريع الموافق عليها في إطار برنامج الاستصلاح من طرف الهيئات المختصة

ب – النشاطات التي يشملها :أشغال تحضير، تهيئة ،حماية الأراضي ، تطوير السقي الفلاحي تجهيز و عصرنة المستثمرات الفلاحية ، تدعيم قدرات الإنتاج ، تربية المواشي ...إلخ.

ج – حدود مبالغه :من 1000000 واحد للهكتار إلى مئة مليون جزائري عند تجاوز الهكتار وصولا إلى 10هكتار بقرار الامتياز حيث تكون نسبة المساهمة في هذه الحالات 10% للهكتار الواحد و 20% لعشر هكتارات .

3 – القرض الاتحادي الفدرالي

[1]- وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية بأدرار
[2]- وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية بأدرار

أ- **تعريفه** :هو قرض موسمي تمتد آجاله من 06 أشهر إلى 24 شهرا بنسبة فائدة بنسبة فائدة 100 من طرف الدولة يوجه نحو المؤسسات الاقتصادية هذا لصالح المحولين للموارد الأساسية الفلاحية و أصحاب التجهيزات الفلاحية و الممولين للاحتياجات الموسمية للفلاحين المتعاملين مع هذه المؤسسات

ب – نشاطاته :تحويل الطماطم المصنعة ، إنتاج الحليب ، إنتاج بذور البطاطا ، وحدات تصنيع العجائن الغذائية و الكسكس ، إنتاج تجهيز و تصدير الثمور .

4 – قروض البناء الريفي (السكن الريفي) :

جاء لتطوير الوسط السكني الريفي و ذلك من خلال الأشكال التالية:

– بناء سكن ريفي ، توسيع مسكن ريفي ، ترميم أو تجديد مسكن ريفي و للحصول على هذا القرض يجب توفر الشروط التالية :

– الجنسية الجزائرية و أن لا يتعدى عمر الزبون 65 سنة و التمتع بالأهلية القانونية وقت صدور الموافقة على التمويل .

– تقديم شهادة التأهيل للاستفادة من دعم الدولة تمنح من طرف اللجنة الولائية المعنية .

– شهادة السلبية من المحافظة العقارية المختصة إقليميا و المساهمة الشخصية 10%

– عقد الملكية أو شهادة الحيازة و كشف الراتب ثابت على الأقل 1.5 SNMG

– تحدد نسبة الفائدة ب 6% و تم تدعيمها تبعا لسلم الأجور.

5 – قرض الاعتماد الاجاري (لممارسي نشاط المخبزة)

أ – **تعريفه** :هو قرض طويل المدى يضعه بنك الفلاحة و التنمية الريفية بين أيدي ممارسي نشاط المخبزة و يهدف إلى ممارسة النشاط في أحسن الظروف .

ب – خصائصه :1

– من 08 إلى 10 سنوات و مدة تأجيل أقصاها 12 شهرا بنسبة عمولة 7% مع إمكانية تسديد مسبق

[1]- وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية بأدرار

– مبلغ القرض: مساهمة البنك في مبلغ العتاد هي 90% و مساهمة المعني هي 10%و لا يتعدى مبلغ العتاد 1000000000 واحد مليون دينار جزائري .

– كيفية التسديد : يكون بأقساط شهرية .

ج – خصائص العتاد :

– لا يتجاوز kva3 و كذلك جديدة بضمان قدره 12 شهرا

– الضمانات المطلوبة :

– المشاركة بنسبة 10%من المبلغ الإجمالي للعتاد .

– الكفالة التضامنية إذا تعلق الأمر بشخص معنوي .

– التعهد باحترام تسديد الأقساط و تسجيل عقد الإيجار

– اكتتاب التأمين لدى الوكالات المختصة في هذا المجال مع تفويض المصرف و توكيله بالتأمين و إعادة التأمين .

6 –القرض الإيجاري (خاص بالعتاد الفلاحي)

هو عملية تجارية و مالية تنشأ بين البنك و المتعاملين الاقتصاديين متمثلة في عقد تأجير عتاد متعلقة بالاستعمالات الاستثمارية الفلاحية مع توسيع نطاق الاستفادة إلى جميع القطاعات الاقتصادية .

أ– نوعية التمويل :

1– التمويل الثنائي : بين الزبون و دعم الدولة

2 – التمويل الثلاثي : بين البنك والزبون و دعم الدولة و المدة تتراوح بين 03 سنوات إلى 05 سنوات و مدة الإرجاء هي 06 أشهر.

7- القرض الرفيق:

يعد القرض الرفيق من أفضل السبل التي من خلالها جسدت السلطات العمومية دعمها للقطاع الفلاحي ،وقد جاءت تطبيقا لقانون التوجيه الفلاحي الصادر بتاريخ 02 أوت 2008 وذلك بعد إبرام اتفاقية بين وزارة الفلاحة من جهة و بنك الفلاحة و التنمية الريفية من جهة أخرى بتاريخ 05أوت 2008.

ويعتبر القرض الرفيق قرض موسمي يقدمه البنك للفلاح لتمويل نشاطه الفلاحي الموسمي خلال السنة .

1- النشاطات التي يشملها القرض الرفيق:

بمقتضى المادة الثانية من الاتفاقية المبرمة بين وزارة الفلاحة و بنك الفلاحة و التنمية و المستلهمة من قانون التوجيه الفلاحي فإن القرض الرفيق يوجه أساسا إلى ما يلي :

1- الزراعة بشتى أنواعها (حبوب ،خضر ،فواكه).
2- تربية الدواجن.
3- تمويل العلف بالنسبة لمربيي المواشي .
4- نشاطات التعاونيات الفلاحية ،التجمعات ،الجمعيات، فيدراليات أو وحدات مصالح فلاحية.

وتتحمل الخزينة العمومية أعباء فوائد هذا القرض كاملة في حالة ما إذا إلتزم المستفيد منه بتسديده في آجاله التي وكما نصت عليه الاتفاقية لايجب أن يتجاوز سنة واحدة إلا في حالة القوة القاهرة فيمكن إفادة المستفيد من تمديد آجال تسديد القرض (06) أشهر

الخاتــمة العامة

يعتبر التمويل البنكي دورا حيويا في النشاط الاقتصادي المحلي و العالمي، فهو الجهاز العصبي لأي نظام اقتصادي، و تعد البنوك المكون و المؤثر الفعال في هيكل الجهاز البنكي كم تعتبر عملية الإقراض الوسيلة المناسبة لتحويل رؤوس الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز، هذا بالرغم من أن عملية الإقراض تعتبر من أصعب القرارات التي يتخذها البنك .

إن بنك الفلاحة و التنمية الريفية ينتهج سياسة خاصة في عملية الإقراض ، حيث يقوم بدراسة شاملة و معمقة للمؤسسة الطالبة للقرض من جميع الجوانب، و عليه فإن المكلفين بهذه الدراسة يتميزون بالخبرة الكفاءة و الدقة في العمل، فإن البنك يطلب من العميل الراغب في الاقتراض تقديم ضمانات كافية .

و على ضوء الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى النتائج التالية :

- التمويل البنكي هو حلقة من حلقات الاقتصاد و ينصب نشاطه على جمع الودائع و منح القروض .
- انتهاج البنك تقنيات خاصة في عملية الإقراض من شأنها تفادي المخاطر .
- إتباع الخدمات المتطورة في المجال البنكي تسمح بترقية التمويل البنكي و تقديم أفضل الخدمات .
- تنوع القروض الممنوحة من طرف البنك المتمثلة في القروض الموجهة للاستغلال والاستثمار والتجارة الخارجية .
- يعد مشروع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ناجح ،إذ أنه يحقق نتائج جد مرضية

و من هنا يتضح لنا صحة الفرضيات التي فرضناها مسبقا ألا و هي القروض التي تمنحها البنوك متنوعة في كل المجالات وفقا لشروط معينة من طرف البنك ، بحيث نجد أن النموذج التمويلي الأنسب هو القروض الممنوحة من طرف وكالة دعم تشغيل الشباب، و أن القروض من أهم العمليات التي يساهم بها الجهاز البنكي في تمويل المشاريع الاقتصادية .

توصيات مقترحة :

من خلال بحثنا لهذه الدراسة يمكننا ان نستخلص التوصيات التالية:

– ضرورة تبيين مراحل دراسة الجدوى في الدراسة التقنية الاقتصادية ، التي يقوم بها البنك مع مراعاة التحديث المستمر في عناصر الدراسة لمواكبة التطور التكنولوجي؛

– تشجيع و تحفيز المستثمرين على التوسع و التنويع في المشاريع الاستثمارية؛

– ضرور نشر ثقافة **ANSEJ** في أوساط المستثمرين ؛

– على البنك التأكدمن الإرادة الحقيقية للمستثمرفي إنجازه للمشروع ، أي أنه اختار المشروع عن قناعة و ليس لمجرد حصوله على المال .

المصادر و المراجع :

أولا :المصادر :

الجريدة الرسمية الجزائرية ،قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 1990/04/14

ثانيا :المراجع :

أ- **الكتب :**

1- أبو عتروس عبد الحق ، الوجيز في البنوك التجارية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الطبعة الثانية 1996 .

2- الراوي خالد وهيب ، العمليات المصرفية الخارجية ، الطبعة الثانية ، دار المناهج للنشر و التوزيع عمان ،2000 .

3- الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر ،الطبعة السابعة ،2010 .

4- دريد كامل أل شبيب ، مبادئ الإدارة المالية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2004 .

5- رشاد العصار ،رياض الحلبي ،النقود والبنوك، دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان ،2000.

6- سمير محمد عبد العزيز ، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية ،مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ، 1988 .

7- شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الرابعة ،الجزائر ،2008.

8- شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الخامسة ،وهران ، 2011.

9- عبد الغفار ، عبد السلام أبو قحف ، الغدارة الحديثة في البنوك التجارية ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2004 .

10- عبيد علي أحمد حجازي ، مصادر التمويل "مع شرح لمصدر القروض " و بيان كيفية معاملته ضريبيا " ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2001 .

11- عدنان هاشم ، أساسيات الإدارة المالية ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، 1997 .

12- عمر حسن، الموسوعة الاقتصادية،الدار الجامعية القاهرة،الطبعة الرابعة،1995 .

13- محمد توفيق سعودي ، الوظائف غير التقليدية للبنك التجاري ، الطبعة الاولى ، دار الأمين للطباعة ، مصر ،2002

14- محمد سويلم ، الإدارة المالية في ظل الكوكبة ، دار الهاني للطباعة ، منصورة ، 1997 .

15- محمد شفيق حسين طيب ، محمد إبراهي عبيدات ، أساسيات الإدارة المالية ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، 1997 14- محمد صالح الحناوي ، الإدارة المالية والتمويل ، الدار الجامعية الإسكندرية 2002 .

16- محمد صالح الحناوي ، نهال مصطفى فريد و رسمية زكي قرياقص ، أساسيات الإدارة امالية الدار الجامعية ، الإسكندرية 2001 .

17-محمود سحنون ،الاقتصاد النقدي والمصرفي،دار بهاءالدين للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى قسنطينة 2003.

18- محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية مفهومها- نظرياتها – سياساتها ، الناشر قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، 1994

19- منيرإبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية ،المكتب العربي الحديث،الاسكندرية،الطبعة الثانية،2000.

20- منير إبراهيم الهندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ، توزيع منشآت المعارف الإسكندرية ، 1988 .20- منير شاكر محمد ، إسماعيل إسماعيل و عبد الناصر نور ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، ط2 ، دار وائل للنشر ، عمان ،2005.

ب-المذكرات:

* **الماجيستير :**

1- الطيب ياسين ، محاضرات شفوية في الأسواق المالية ، السداسي الثاني ، ماجستير ، فرع نقود و مالية ، 2004 .

2- بوسنة كريمة ،البنوك الاجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،تلمسان ،2010-2011.

3- زغود تبر ، محددات التمويل للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماجستير ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية ، مالية المؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ورقلة . 2009

4- سلفاوي بدرة ، فعالية سياسة التمويل في المؤسسة ، مذكرة ماجستير ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية ، مالية المؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،ورقلة . 2011

***الليسانس**:

1- ايدار ليندة، بهلول سهام ،تقنيات وإجراءات منح القروض، ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية ،البويرة،2009.

2-بن سالم فاطمة الزهراء،معالجة القروض البنكية،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في المحاسبة،المركزالجامعي،المدية 2003-2004.

3-بن فارس إيمان و اخرون ،محاولة تحليل مخاطر القروض دراسة حالة CPA ،مذكرة لنيل شهادة ليسانس علوم اقتصادية ،المدية ،2005-2006.

4-زاوي نعيمة، تقنيات اختيار المشاريع الاستثمارية BNA في ظل المخاطر،مذكرة لنيل شهادة الليسانس في المالية نقود وبنوك،المدية،السنة الجامعية 2005-2006.

5- طالب عيسى ، صادق جلول ، تمويل الاستثمارات الخارجية عن طريق القروض ، مذكرة تخرج لنيل الشهادة الجامعية للدراسات التطبيقية ،2004/2003،ص ص18،19

المواقع الالكترونية :

1-http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=1888#.VOzjXy7W6xM

2-http://en.wikipedia.org/wiki/Goal_Programmin